

السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقي منذ عام ١٩٩١: دافع للتعاون أم مصدر للصراع

د. صبحى على قنصوه (*)

حوض النيل الشرقي هو أحد الأحواض الفرعية لحوض النيل، ومنذ عام ١٩٩٩، بدأ الحديث عن التعاون بين دول الحوض يأخذ زخماً كبيراً في إطار برنامج العمل الفرعي للنيل الشرقي ENSAP، وهو أحد برامج مبادرة حوض النيل التي تم الإعلان عن إنشائها في ذلك العام، كإطار للتعاون بين دول حوض النيل، وكان برنامج ENSAP يضم عند إنشائه عام ١٩٩٩ ثلاث دول (وهي مصر والسودان وإثيوبيا) ثم انضم إليه جنوب السودان عام ٢٠١٢ بعد انفصاله كدولة مستقلة عن السودان عام ٢٠١١، أما إريتريا، وهي من دول حوض النيل الشرقي، فقد اقتصرتم مشاركتها في مبادرة حوض النيل على صفة مراقب.

وفي سياق هذا التوجه التعاوني، بدت الآمال كبيرة حول مستقبل التعاون بين دول حوض النيل الشرقي، وخاصة بين مصر والسودان وإثيوبيا، وذلك بالنظر إلى ما يتمتع به حوض النيل الشرقي من إمكانيات يمكن أن تساعد على تشجيع التعاون بين دول الحوض، وخاصة من حيث خصائصه وسماته الهيدرولوجية والطبوغرافية والبيئية والديموغرافية والجغرافية وغيرها، إلا أنه رغم هذه الإمكانيات والأطر التعاونية، فقد كانت العوامل السياسية، وتحديدًا سياسات دول الحوض تجاه بعضها البعض عاملاً حاسماً في قيام واستمرار التعاون الإقليمي من عدمه.

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

ومن هنا جاء اختيار هذه الدراسة، حول السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى منذ عام ١٩٩١، وإلى أى مدى تعتبر هذه السياسة دافعا للتعاون أم مصدرا للتوتر بين دول الحوض، وجاء اختيار إثيوبيا باعتبارها أحد الفاعلين الرئيسيين فى حوض النيل الشرقى، إن لم تكن الفاعل الأهم من منظور التأثير على المصالح الوطنية المصرية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة منها : موقع إثيوبيا الاستراتيجى بالنسبة لحوض النيل الشرقى (وحوض النيل والقرن الأفريقى عموما) وإسهامها بالجزء الأكبر من الموارد المائية السطحية لنهر النيل (نحو ٨٥٪ من الإيراد الكلى للنهر عند أسوان) وعدد سكانها الكبير نسبيا بالمعايير الأفريقية (نحو ٧٤ مليون نسمة حسب تعداد عام ٢٠٠٧)، بالإضافة إلى ارتباطات وعلاقات إثيوبيا ببعض القوى الإقليمية والدولية المؤثرة فى حوض النيل الشرقى، كما أن تركيز الدراسة على الفترة منذ عام ١٩٩١ حتى الآن (٢٠١٦) جاء مرتبطا بوصول النظام الحالى إلى السلطة فى إثيوبيا - بعد سقوط نظام مانجستو هايلي ماريام - عام ١٩٩١ .

وفى سبيل تحديد مدى كون السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى دافعا للتعاون أم مصدر للتوتر والصراع، تطرح الدراسة عددا من التساؤلات، من أهمها:

- ١- ماهى أهم محددات السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى؟
 - ٢- ماهى طبيعة توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه قضايا التعاون والصراع فى حوض النيل؟
 - ٣- كيف تنظر إثيوبيا إلى علاقاتها مع دول حوض النيل الشرقى الأخرى، وماهو تأثير هذه الرؤية على التعاون والصراع بين هذه الدول؟
 - ٤- إلى أى مدى تعتبر توجهات السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى دافعا للتعاون أم مصدرا للتوتر والصراع بين هذه الدول؟
- وفى الإجابة على هذه التساؤلات، تفترض الدراسة ما يلى:

١ - أن توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى كانت عاملا أساسيا للتوتر والصراع وليس التعاون بين هذه الدول، رغم إعلان إثيوبيا المتكرر عن رغبتها في تعزيز التعاون الإقليمي في حوض النيل الشرقى.

٢ - أن المحددات الداخلية والمصالح الوطنية الإثيوبية هي العامل الأهم في تفسير توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى منذ عام ١٩٩١، رغم وجود دور للمحددات الخارجية، إلا أنه يأتي في مرتبة تالية للمحددات الداخلية والمصالح الوطنية الإثيوبية.

ومن الناحية المنهجية، فقد تم الاسترشاد في إعداد هذه الدراسة بمنهج تحليل النظم، باعتبار أن إثيوبيا فاعل دولي أساسى في إطار النظام الإقليمي لحوض النيل الشرقى، وحيث تتأثر السياسة الإثيوبية تجاه دول الحوض بمحددات البيئة الداخلية والخارجية (المدخلات) والتي تؤدي إلى توجهات وممارسات معينة للسياسة الإثيوبية، تعاونية أو صراعية (المخرجات)، والتي تؤثر بدورها على التعاون أو الصراع في حوض النيل الشرقى (التغذية العكسية)، وفي هذا الإطار سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، وهى:

المبحث الأول: ويركز على محاولة فهم وتفسير السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى، من خلال بحث المحددات المؤثرة على هذه السياسة، سواء كانت محدّدات داخلية أو خارجية.

والمبحث الثانى: ويتناول طبيعة توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية في حوض النيل الشرقى، ومدى كونها دافعا للتعاون أم مصدرا للصراع، سواء على المستوى الإقليمي لحوض النيل الشرقى أو على المستوى الثنائى تجاه دول الحوض.

المبحث الأول

محددات السياسة الإثيوبية تجاه حوض النيل الشرقي

الهدف من هذا المبحث هو محاولة فهم وتفسير توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقي، وفي هذا السياق فإن إثيوبيا – شأنها شأن أية دولة أخرى – تسعى من خلال سياستها الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح محكومة في هذا بعدد من المحددات، وبعض هذه المحددات داخلية (مصدره البيئة الداخلية) وبعضها الآخر خارجي (مصدره البيئة الإقليمية والدولية).

المطلب الأول – المحددات الداخلية

أولا - المحددات الجغرافية:

تحتل إثيوبيا موقعا جغرافيا استراتيجيا يجعل منها فاعلا رئيسيا ليس فقط في حوض النيل الشرقي ولكن في حوض النيل والقرن الإفريقي عموما^(١)، كما أنها دولة المنبع الرئيسية ومصدر المياه لدول حوض النيل الشرقي وغيرها، حيث تبلغ كمية المياه المتدفقة من الأراضي الإثيوبية إلى دول الجوار نحو ١٠٠ مليار م^٣ سنويا، عبر عدد من الأنهار تتجه شرقا وغربا وجنوبا^(٢)، ومن هنا جاء وصف إثيوبيا بأنها «برج المياه» Water Tower لدول حوض النيل والقرن الإفريقي، وذلك لأن جميع الأنظمة النهرية في حوض النيل والقرن الإفريقي تنشأ في المرتفعات الإثيوبية وتتجه من ثم نحو الدول المجاورة^(٣).

ولكن في نفس الوقت تعاني إثيوبيا من عديد من جوانب الضعف نتيجة ظروفها الجغرافية ووضعها الجيوبوليتيكي، فإثيوبيا تشترك في حدود يزيد طولها عن خمسة آلاف كم مع ست دول عربية وإفريقية، مما يزيد من حجم مشكلاتها مع دول الجوار، كما عانت إثيوبيا تاريخيا من كونها "دولة حبيسة"، باستثناء فترة سيطرتها على إريتريا (١٩٥٢-١٩٩٣)، وساهم ذلك في ترسخ الإحساس بالعزلة لدي صناع القرار في إثيوبيا، وإلقاء ظلال من الشك والريبة على علاقاتها بدول الجوار^(٤).

كما تعاني إثيوبيا من مشكلات بيئية كبيرة ومزمنة، كتآكل وانجراف التربة والتصحر، والاختلافات الموسمية الهائلة فى سقوط الأمطار وتدفق المياه السطحية^(٥)، وقد أدت هذه المشكلات البيئية إلى معاناة كثير من سكان إثيوبيا من نقص الغذاء والذي وصل فى بعض السنوات إلى حد المجاعة، حيث مرت إثيوبيا بالفعل خلال تاريخها المعاصر ببعض المجاعات الشديدة التى كانت أحد أسباب سقوط الأنظمة الحاكمة فيها، ومن ذلك مثلا مجاعة السبعينيات من القرن العشرين، التى عجلت بسقوط نظام هيلاسلاسي عام ١٩٧٤، وكذلك مجاعة الثمانينيات خلال حكم مانجستو هايلي ماريام، والتى لقي خلالها آلاف الإثيوبيين مصرعهم، واضطر نظام مانجستو تحت ضغط هذه المجاعة إلى طلب المساعدة من إسرائيل من أجل الحصول على الدعم الأمريكى، وهى دولة - أى إسرائيل - كان نظام مانجستو يصفها فى السابق بأنها دولة صهيونية رجعية^(٦).

ويبدو أن القيادات الحالية لنظام "الجبهة الديموقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية" الحاكم فى إثيوبيا، يدركون النتائج الخطيرة لمثل هذه المجاعات على شرعية نظامهم، وليسوا على استعداد لتكرارها، ومن ثم جعلت هذه القيادات تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء ضمن أولويات سياستها، من خلال السعى من أجل الحصول على حصة من مياه النيل^(٧)، ولكن هذه المطالب الإثيوبية فى مياه النيل من شأنها التأثير على علاقات إثيوبيا بدول حوض النيل الشرقى، وخاصة مصر، ومن ثم على التعاون والصراع بين هذه الدول.

ثانيا - المحددات التاريخية:

ترجع الروابط والصلات بين إثيوبيا ومحيطها الإقليمى إلى التاريخ القديم، وخاصة مع مصر والسودان الحالية، أما بالنسبة لمصر فقد سيطر البعدان الدينى والمائى تاريخيا على علاقات إثيوبيا بمصر، ويبدو البعد الدينى فى تبعية الكنيسة الإثيوبية للكنيسة المصرية تاريخيا، منذ القرن الرابع الميلادى، مع دخول المسيحية إلى إثيوبيا، حتى عام ١٩٥٨، عندما انفصلت الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة

المصرية، كما ظل أباطرة إثيوبيا (الحبشة حينئذ) طوال العصور الوسطى وحتى منتصف القرن العشرين يقدمون أنفسهم كحماة للمسيحيين في مصر، وخلال هذه العصور، ارتبط البعد الديني بالبعد المائى كما يبدو فى قيام أباطرة إثيوبيا بتهديد مصر بقطع المياه ما لم تحسن معاملة رعاياها من أتباع الكنيسة المصرية^(٨).

أما بالنسبة لعلاقات إثيوبيا بما يعرف حاليا بالسودان فهى أيضا علاقات قديمة منذ أيام ممالك مروى ونباتا والفونج وغيرها فى السودان وأكسوم وجوندر فى إثيوبيا، وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر خضعت السودان لحكم المهديين واتجهت إثيوبيا نحو التوحد والتوسع الإقليمى فى ظل أباطرة أقوياء كيوحنا الرابع ومنليك الثانى، وشهدت هذه الفترة صراعات مسلحة عبر الحدود، مدفوعة بدوافع دينية وسياسية، وبعد سقوط المهديّة وخضوع السودان للحكم الثنائى البريطانى المصرى فى نهاية القرن التاسع عشر، لم يعد هناك كيان مستقل فى السودان، وخلال الحكم الثنائى ونتيجة اهتمام بريطانيا بزراعة القطن ظهر مشروع الجزيرة فى السودان وتم إنشاء عدد من السدود (سنار والروصيرص على النيل الأزرق وخشم القربة على عطبرة)، ومن ثم برز البعد المائى فى علاقات إثيوبيا بالسودان المعاصر^(٩).

ويبدو مما سبق أن البعدين الدينى والمائى قد سيطرا تاريخيا على علاقات إثيوبيا بمصر كما كان الطابع الصراعى، المستند إلى دوافع دينية وسياسية، هو الغالب على علاقات إثيوبيا بالسودان تحت حكم المهديين، وترتب على هذا الميراث التاريخى، وخاصة خلال العصور الوسطى والحديثة، بين إثيوبيا (الحبشة) ومحيطها الإقليمى، ترسيخ فكرة أن إثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامى، أو "محيط من الملحدين الكفار" - أى المسلمين - حسبما جاء فى رسالة الامبراطور الإثيوبى منليك الثانى إلى الدول الأوروبية عام ١٨٩١^(١٠)، وأدى ترسيخ هذه الفكرة إلى سيادة الإحساس بشعور القلعة المحاصرة بين الإثيوبيين، حيث تبنى حكاهم سياسات تتسم بالعزلة تجاه المحيط الإقليمى، وظلت هذه السياسات متبعة حتى تسعينيات القرن العشرين^(١١).

ثالثا - المحددات السيكولوجية والإدراكية:

بالإضافة إلى الإحساس بشعور القلعة وأن إثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي، هناك بعض المدركات والجوانب السيكولوجية السلبية لدى صناع القرار والنخبة في إثيوبيا، تجاه الدول المحيطة وخاصة مصر، مما يؤثر سلبا على التعاون بين دول حوض النيل الشرقي، وحوض النيل عموما، ومن هذه المدركات:

١. أن مصر ذات نزعة إمبريالية وعدوانية تجاه إثيوبيا:

ومنشأ هذه الفكرة اعتقاد المسؤولين والمتقنين الإثيوبيين أن سياسة مصر تجاه إثيوبيا تقوم على قاعدة ثابتة، وهي: ضرورة أن تكون مصر بدرجة من القوة تمكنها من السيطرة على إثيوبيا أو تمكنها من إيجاد الظروف التي تمنعها من إقامة أية سدود على النيل الأزرق، ويفسر بعض الكتاب الإثيوبيين سيطرة مصر على ميناء مصوع (١٨٦٥ - ١٨٨٥) وبعض مناطق شمال شرق إريتريا الحالية (١٨٧٢ - ١٨٨٤) من هذا المنظور، وذلك لاتخاذها - حسب رأيهم - قاعدة انطلاق لإخضاع إثيوبيا، ولكن محاولات مصر في هذا الشأن توقفت بعد هزيمتها مرتين في موقعة جوندت (١٨٧٥) وجورا (١٨٧٦) في مواجهة القوات الإثيوبية (١٢).

كما يشير الإثيوبيون في هذا الشأن إلى التهديدات العسكرية الموجهة إلى إثيوبيا والمنسوبة إلى بعض المسؤولين المصريين، ومنها ما نسب إلى الرئيس المصري الأسبق، أنور السادات، في بدايات عام ١٩٧٨ من أن أي عمل يعرض للخطر مياه النيل الأزرق سيواجه برد فعل حازم من جانب مصر حتى لو أدى ذلك إلى الحرب، وأيضا ما نسب إلى بطرس غالى، وزير الدولة المصري الأسبق للشئون الخارجية (١٣)، وفي أعقاب تهديد السادات بالحرب إذا حاولت إثيوبيا المساس بمياه النيل، بدأت الصحافة الإثيوبية حملة عدائية غير مسبوقة ضد مصر، مسترجعة الخبرات التاريخية، حيث وصفت السادات بـ "خديوى مصر" تشبيها له بالخديوى إسماعيل الذى حاول فتح إثيوبيا، وفي عام ١٩٧٩ صدر كتاب لأحد أساتذة جامعة أديس أبابا (ويدعى Wondeneh Tilahun) بعنوان: "التطلعات الإمبريالية المصرية تجاه بحيرة تانا والنيل الأزرق"، وشبه الكتاب السادات بالخديوى إسماعيل، وأن كلا من اسماعيل والسادات قد استعان بالأمريكيين لتحقيق أهدافه في إثيوبيا (١٤).

١. هيمنة مصر واحتكارها لمياه النيل:

حيث دأبت الكتابات الإثيوبية على الترويج لمقولة أن مصر تستأثر بنصيب الأسد من مياه النيل وأنها تمارس سياسات تتسم بالهيمنة والاحتكار فى استخدام هذه المياه، رغم كونها دولة مصب، وهذا الوضع - من وجهة نظر الإثيوبيين - يعتبر عكس الشائع والمعتاد، حيث تتحكم دول المنابع، نتيجة وضعها الجغرافى الأقوى، فى السياسات المائية فى معظم أحواض الأنهار الدولية، ومن هنا يمكن فهم التصريحات الإثيوبية بحق إثيوبيا فى استخدام مياه النيل بشكل منفرد دون منازع باعتبار ذلك من حقوق السيادة^(١٥).

ومثل هذه المدركات الإثيوبية السلبية، بغض النظر عن مدى صحتها، من شأنها خلق مناخ غير ملائم للتعاون بين دول حوض النيل الشرقى وحوض النيل عموماً.

رابعاً - المحددات الديموغرافية:

تعتبر إثيوبيا دولة ذات عدد كبير نسبياً من السكان بالمعايير الأفريقية، حيث بلغ عدد السكان قرابة ٧٤ مليون (٧٣ مليون و ٧٥٠ ألف) نسمة، طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٧^(١٦)، ولكن رغم هذا العدد الكبير من السكان تعاني إثيوبيا من الانقسامات القومية والإثنية والدينية وغيرها، حيث تشير بعض المصادر إلى وجود نحو ٧٠ جماعة إثنية يتحدثون ما يقرب من ١٤٠ لغة ولهجة، بينما تشير المصادر الإثيوبية ذاتها إلى ما لا يقل عن ٥٠ جماعة إثنية بالإضافة إلى بعض الجماعات الأخرى غير المحددة، ولكن هناك ثلاث جماعات رئيسية (وهى الأورومو والأمهرا والتيجراى)، تشكل معاً حوالى ثلاثة أرباع سكان إثيوبيا (الأورومو نحو ٤٠٪ والأمهرا نحو ٣٠٪ والتيجراى نحو ٥٪)، ويتوزع الربع الباقى بين كثير من الجماعات الثانوية كالصوماليين والعفر والسيداما وغيرهم^(١٧)، وقد تغيرت هذه النسب قليلاً فى ظل حكم الجبهة الديموقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، فطبقاً لتعداد ٢٠٠٧، يشكل الأورومو ٣٤,٤٪ والأمهرا ٢٧٪ والصوماليون ٦,٢٪ والتيجراى ٦٪ والسيداما ٤٪ من السكان^(١٨).

ومن الناحية الدينية، فإن معظم سكان إثيوبيا من المسيحيين والمسلمين، مع اختلافات كبيرة فى تقدير نسبة أتباع الديانتين، فطبقا للتقديرات الرسمية، فإن أغلبية سكان إثيوبيا من المسيحيين (نحو ٦٢٪ من السكان، منهم ٤٣,٥٪ أرثوذكس و١٨,٦٪ بروتستانت) فى حين يشكل المسلمون ٣٢,٧٪^(١٩)، وقد أكد تعداد عام ٢٠٠٧ هذه النسب تقريبا، حيث بلغت نسبة المسيحيين ٦٢٪، والمسلمين ٣٤٪ والباقون من أتباع المعتقدات التقليدية وغيرها^(٢٠)، وفى المقابل تذهب تقديرات أخرى إلى أن المسلمين يشكلون نحو ٥٥٪ والمسيحيون نحو ٣٥٪، وأتباع الديانات التقليدية نحو ٨٪ من سكان إثيوبيا^(٢١)، وثمة بعض التقديرات تصل بنسبة المسلمين إلى ٦٥٪^(٢٢)، ويرجع هذا التفاوت الواضح فى التقديرات إلى اعتبارات سياسية وإثنية، حيث كانت السيطرة السياسية فى إثيوبيا منذ العصور الوسطى فى يد الجماعات التى تدين بالمسيحية (الأمهرا حتى عام ١٩٩١ والتيجراى منذ ذلك الحين)، وفى أواخر القرن التاسع عشر، توسعت إثيوبيا على حساب جيرانها المسلمين وضمت كثيرا من بلادهم إليها، وخاصة بلاد الأورومو والصومال الغربى (أوجادين)، ونتيجة لذلك أصبح المسلمون يشكلون نسبة كبيرة من سكان إثيوبيا، وإن عمدت الحكومات الإثيوبية المتعاقبة إلى التقليل من نسبتهم^(٢٣).

وقد أدى سوء إدارة النظم الإثيوبية المتعاقبة لهذا المجتمع التعددى، إلى تفجر صراعات وحروب أهلية دامية فى إثيوبيا، وخاصة قبل وصول الجبهة الديمقراطية الثورية إلى السلطة عام ١٩٩١^(٢٤)، وساعدت هذه الصراعات والحروب على انشغال إثيوبيا بمشكلاتها الداخلية، ومن ثم عجزها عن القيام بمشروعات مائة كبرى على نهر النيل، على عكس ما حدث بعد عام ١٩٩١، نتيجة حالة الاستقرار السياسى النسبى تحت حكم الجبهة.

خامسا - المحددات السياسية:

فى عام ١٩٩١، تمكنت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية Ethiopian Peoples's Revolutionary Democratic Movement (EPRDF) من إسقاط نظام مانجستو هايلى ماريام، وشرعت فى إقامة نظام سياسى جديد، ومنذ

ذلك الحين سيطرت الجبهة، وما زالت، على السلطة في إثيوبيا، ويقوم النظام الجديد، طبقاً للدستور الإثيوبي الذي تم الاستفتاء عليه في ديسمبر ١٩٩٤ ودخل حيز النفاذ عام ١٩٩٥، على اعتماد الفيدرالية كشكل للدولة الإثيوبية والنظام البرلماني كنظام للحكم مع الأخذ بالتعددية الحزبية (٢٥).

ومما يلفت النظر هنا هو حرص مؤسسي النظام السياسي الإثيوبي الجديد على أن يقوم على أساس إثني، حيث تم تقسيم الدولة إلى عدد من الولايات تقوم في معظمها على أساس إثني (ولايات الأمهرا والأورومو والتيجراي والصوماليين والعفر وغيرها) (٢٦)، كما أن الحركات والتنظيمات المكونة للجبهة الديمقراطية الثورية تقوم على أساس قومي وإثني، حيث تتشكل الجبهة من أربع حركات وتنظيمات قومية وإثنية، تمثل ثلاث منها الجماعات الرئيسية (الأورومو والأمهرا والتيجراي)، وهي: الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي Tigray People's Liberation Front (TPLF) والحركة الديمقراطية القومية الأمهرية Amhara National Democratic Movement (ANDM) والمنظمة الديمقراطية لشعب أورومو (Oromo People's Democratic Organization (OPDO) بالإضافة إلى الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا Southern Ethiopian People's Democratic Movement (SEPDMD). (٢٧)

وبشكل عام، تشير التفاعلات السياسية في إثيوبيا إلى استمرار سيطرة "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية" على السلطة وتراجع فرص ظهور منافسين حقيقيين لها، حيث رسخت نتائج الانتخابات العامة منذ عام ١٩٩٥، وعلى مدى خمس دورات آخرها عام ٢٠١٥، هيمنة الجبهة على السلطة في إثيوبيا، رغم وجود بعض التحديات التي تواجهها، وخاصة عدم تمتع معظم الحركات والتنظيمات المنضوية تحت مظلة الجبهة، بمصداقية كبيرة بين جماعاتها القومية والإثنية، مما يثير أزمة شرعية هذه الحركات والتنظيمات، بالإضافة إلى لجوء بعض حركات المعارضة إلى خيار العمل المسلح في مواجهة حكم الجبهة، وخاصة حركات الأورومو والصوماليين والعفر وغيرها (٢٨).

كذلك، فقد برزت التوترات القومية والإثنية من جديد وبقوة، كما حدث في الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ أواخر عام ٢٠١٥ وخلال عام ٢٠١٦، حيث شهدت مناطق الأورومو والأمهرا - أكبر الجماعات في إثيوبيا - اضطرابات ومظاهرات واسعة شملت أيضا العاصمة أديس أبابا، ويرجع السبب المباشر لهذه الاضطرابات إلى الخطة التي أعلنتها الحكومة الإثيوبية لتوسيع العاصمة التي تقع في قلب بلاد الأورومو، وتخوف سكان الإقليم من تغول الحكومة على أراضيهم الزراعية بالإضافة إلى اعتراضهم على الاستثمارات الأجنبية التي سمحت بها الحكومة على هذه الأراضي^(٢٩)، ودفعت هذه الاضطرابات الحكومة الإثيوبية إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد في أكتوبر ٢٠١٦، كما أدت إلى مصرع أكثر من ٥٠٠ شخص على يد قوات الأمن الإثيوبية، طبقا لتقارير المنظمات الحقوقية^(٣٠).

ولكن رغم هذه التحديات، فقد ترتب على حالة الاستقرار السياسي النسبي في إثيوبيا تحت حكم الجبهة الديمقراطية الثورية، تأثيرات ملموسة على أهداف وتوجهات السياسة الإثيوبية نحو دول حوض النيل الشرقي وحوض النيل عموما، حيث أتاح هذا الاستقرار السياسي النسبي للحكومة الإثيوبية أن تتبنى خطا تنموية طموح تتقاطع في بعض أهدافها مع مصالح بعض دول حوض النيل الشرقي، وخاصة من حيث مطالب إثيوبيا في مياه النيل وقيامها بإنشاء مشروعات ضخمة، كسد النهضة، أدت إلى إيجاد مناخ من التوتر وخاصة بين مصر وإثيوبيا.

سادسا - المحددات الاقتصادية:

إثيوبيا دولة زراعية، حيث طبقا لتقديرات عام ٢٠١١، يعمل نحو ٨٥٪ من السكان بالزراعة، كما تسهم الزراعة بالنصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (٤٦٪) ومن حصيلة الصادرات (٩٠٪)، وبالتالي تعتبر «الزراعة عماد الاقتصاد الإثيوبي»، ورغم ذلك مازال القطاع الزراعي في إثيوبيا منخفض الأداء نتيجة عديد من العوامل الطبيعية والبشرية، وهناك فجوة كبيرة في الاكتفاء الذاتي من الغذاء على المستوى الوطني وحالة من عدم الأمن الغذائي على المستوى العائلي^(٣١)، كما تعتبر إثيوبيا دولة فقيرة بل من أشد الدول فقرا، وتؤكد بعض مؤشرات التنمية

ذلك، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٠,٥ مليار دولار حسب تقديرات ٢٠١١، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣٨١ دولار سنويا، وتبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر ٢٩,٢٪ عام ٢٠١١، ومتوسط الأعمار ٥٦,٥ سنة، كما أن المياه النقية متاحة لـ ٩٨٪ من سكان الحضر و ٢٦٪ فقط من سكان الريف، ويتوفر الصرف الصحي لـ ٢٩٪ من سكان الحضر و ٨٪ فقط من سكان الريف، كما تبلغ نسبة الأمية نحو ٥٧,٣٪ من السكان، وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية الشعب الإثيوبي مازال بدون كهرباء، فطبقا لتقديرات عام ٢٠٠٦، كان نحو ٨٣٪ من سكان إثيوبيا بدون كهرباء، وبلغ متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء عام ٢٠١٢ نحو ٥٤ كيلووات/سنة، وهو أقل من ٢٪ من المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد من الكهرباء (٢٨٥٩ كيلووات/سنة) (٣٢).

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية، اعتبرت حكومة «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية»، الحاكمة في إثيوبيا منذ عام ١٩٩١، قضية التنمية قضية «بقاء وطني» national survival، وجعلت من هذه القضية - بالإضافة إلى التحول الديمقراطي - محور اهتمام سياستها الداخلية والخارجية، كما اعتبرت قضية التنمية شرطا لازما لحماية النفوذ والكبرياء الوطني، باعتبار أن استمرار الاعتماد على المعونات الخارجية والعجز عن توفير الغذاء لسكان البلاد يضر ضررا بالغا بالنفوذ والكبرياء الوطني الإثيوبي (٣٣).

وقد كان لهذه الرؤية الإثيوبية لقضية التنمية في البلاد، وخاصة من حيث استخدام مياه النيل في توليد الطاقة الكهرومائية والزراعة المروية، تأثيراتها الكبيرة على توجهات إثيوبيا نحو دول حوض النيل الشرقي، وخاصة مصر، حيث اتخذت إثيوبيا مواقف تتسم بالتشدد والنزعة الصراعية في هذا الشأن (٣٤).

سابعاً - القدرات العسكرية:

تتشكل قوات الدفاع الوطني الإثيوبية من قوات برية وجوية، حيث لا تملك إثيوبيا قوات بحرية باعتبارها دولة حبيسة منذ استقلال اريتريا رسميا عام ١٩٩٣ وانتقال القوات البحرية الإثيوبية إليها، ويقدر عدد السكان في سن الخدمة العسكرية

(من ١٦ إلى ٤٩ عاما) بنحو ٢٤ مليون نسمة نصفهم من الذكور، وفي عام ١٩٩٨، كان عدد القوات المسلحة الإثيوبية نحو ١٢٠ ألف فرد، زاد إلى أكثر من ٣٢٥ ألفا عام ١٩٩٩ ثم إلى قرابة ٣٥٣ ألفا عام ٢٠٠٠، وذلك بسبب الحرب الإثيوبية الإريتريّة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)، ثم اتجه للانخفاض منذ ذلك التاريخ ليصل إلى ١٨٣ ألفا عام ٢٠٠٥ ثم ١٣٨ ألفا عام ٢٠١١. (٣٥)

وفيما عدا مصر، تعتبر إثيوبيا أكبر قوة عسكرية في القرن الإفريقي وحوض النيل الشرقي، من حيث حجم القوات المسلحة، وكذا من حيث الإنفاق العسكري، الأمر الذي يعطي إثيوبيا نوعا من التفوق العسكري النسبي، مقارنة بمحيطها الإقليمي المباشر، ويزيد من درجة الاعتماد عليها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل في تنفيذ مخططاتهما في القرن الإفريقي والبحر الأحمر وحوض النيل (٣٦).

المطلب الثاني - المحددات الخارجية

بالإضافة إلى المحددات الداخلية، تتأثر السياسة الإثيوبية في حوض النيل الشرقي بعدد من المحددات والعوامل الخارجية، على المستويين الإقليمي والدولي، ومنها: الحرب الأهلية في الصومال والطموحات الإريتريّة في القيام بدور إقليمي منافس لإثيوبيا، وانفصال جنوب السودان كدولة مستقلة عام ٢٠١١ وتصادم الخلاف حول استخدام مياه نهر النيل والثورات والاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١، والحرب التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الإرهاب، وسعيها لتأمين الهيمنة على إمدادات النفط والموارد الاستراتيجية والسيطرة على طرق التجارة العالمية، والقضاء على مصادر التهديد القائمة والمحتملة لمصالحها، والسعي من ثم إلى إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية، وفي هذا السياق، حرصت إثيوبيا على إبراز دورها كقوة إقليمية قادرة على خدمة المصالح الأمريكية - الغربية في المنطقة والعمل في نفس الوقت من أجل استثمار المنافسة بين القوى الدولية لخدمة المصالح الوطنية الإثيوبية (٣٧).

وبالإضافة إلى المتغيرات السابقة، هناك بعض المحددات الخارجية الأخرى التي كان لها تأثيرها البعيدة المدى على السياسة الإثيوبية تجاه دول حوض النيل الشرقى، ومنها:

أولا - إعادة صياغة هوية الدولة الإثيوبية (من دولة شرق أوسطية إلى دولة أفريقية):

ظلت إثيوبيا حتى أواخر خمسينيات القرن العشرين تعتبر نفسها دولة شرق أوسطية نتيجة روابطها الدينية بالكنيسة المصرية وبالقدس إضافة إلى نهر النيل الذى يربطها بمصر، كما أن معظم الجماعات والشعوب التى تعيش فى المناطق الوسطى والشمالية من إثيوبيا - والتى تعتبر إثيوبيا التاريخية - لم تصنف نفسها أبدا باعتبارهم سودا أو أفارقة، وظلت الدراسات اللغوية والدينية والتاريخية حتى ذلك الحين، نهاية الخمسينيات، تعتبر إثيوبيا دولة شرقية (٣٨).

إلا أن بعض التطورات التى شهدتها المحيط الإقليمى لإثيوبيا فى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين أدت إلى قيام إثيوبيا بإعادة النظر فى هويتها، ومن هذه التطورات: عقد اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ وانفصال الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية فى نفس العام وشعور الإمبراطور هيلاسلاسى بمخاطر السياسة المصرية ذات التوجهات العروبية والثورية تحت حكم عبد الناصر، وأدت هذه التطورات إلى سقوط العمودين الرئيسيين للتوجه الشرق أوسطى لإثيوبيا: أى النهر (النيل) والصليب (الدين)، ومن ثم، اتجهت إثيوبيا منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات إلى إعادة صياغة هويتها، حيث أصبحت الدوائر الرسمية وكذلك الدراسات الأكاديمية الإثيوبية تنظر إلى إثيوبيا باعتبارها دولة إفريقية، وذلك بهدف الاعتماد على إفريقيا لمواجهة ما اعتبرته تهديدا عربيا، وحققت إثيوبيا نجاحات كبيرة فى هذا الشأن، حيث لم يمض وقت طويل حتى كانت إثيوبيا تستضيف القمة الأفريقية التى أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، وأصبحت العاصمة الإثيوبية - أديس أبابا - مقرا للمنظمة الوليدة بما يعنيه ذلك من محورية إثيوبيا فى الوعى والإدراك الأفريقى (٣٩).

ونتيجة لذلك أصبحت إثيوبيا على ثقة بالحصول على الدعم الأفريقي فى أى نزاع محتمل مع مصر حول مياه النيل، باعتبارها دولة أفريقية فى مواجهة دولة عربية، رغم أن مصر دولة أفريقية أيضا بحكم الجغرافيا وأسباب البقاء (نهر النيل).
ثانيا - الخبرة المعاصرة للعلاقات بين إثيوبيا وبعض دول حوض النيل الشرقى:

كما رأينا، اعتبر نظام هيلاسلاسى فى إثيوبيا التوجهات الثورية والقومية للنظام الناصرى فى مصر تهديدا لإثيوبيا، وتأكد ذلك مع عزم مصر إنشاء السد العالى، والذى اعتبره الإثيوبيون بديلا لمشروع سد بحيرة تانا فى إثيوبيا، الذى سبق أن اقترحه البريطانيون، ثم قامت مصر بعقد اتفاقية ١٩٥٩ لاقتسام مياه النهر بين مصر والسودان دون مشاركة إثيوبيا، وردا على ذلك، قامت الحكومة الإثيوبية بالاستعانة بالمكتب الأمريكى للاستصلاح لإجراء دراسة شاملة حول المشروعات الممكنة على النيل الأزرق، وتم نشر التقرير النهائى لهذه الدراسة عام ١٩٦٤، ولكن لم ينفذ منها شىء فى حينه، ورغم أن عبد الناصر قد طرح عام ١٩٥٧ فكرة عقد معاهدة ثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان ودعا هيلاسلاسى مرارا لزيارة مصر وهو ما تحقق عام ١٩٥٩، إلا أن هذه الزيارة كانت فى الحقيقة زيارة لاستكمال فك الارتباط بين الدولتين، وخاصة بين الكنيستين الإثيوبية والمصرية^(٤٠).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تأكد التباعد بين مصر وإثيوبيا نتيجة تباين المواقف تجاه عدد من القضايا الأخرى، ومنها المشكلة الإريتيرية، بعد قيام إثيوبيا بإلغاء الفيدرالية وضم إريتريا إلى أراضيها عام ١٩٦٢، حيث شجعت مصر ودعمت «جبهة التحرير الإريتيرية» التى أنشئت عام ١٩٦٠ وتبنت الكفاح المسلح طريقا للاستقلال عن إثيوبيا، وكذلك الدعم الناصرى للصومال فى مطالبه بإقليم أوجادين (الصومال الغربى) الخاضع للسيطرة الإثيوبية، والمد الثورى الناصرى المعادى للنظم الإمبراطورية والملكية باعتبارها نظاما رجعية، وقد أدى كل ذلك إلى إحياء شعور القلعة المحاصرة لدى إثيوبيا، حيث شكل هذا المد الثورى تهديدا لنظام هيلاسلاسى الإمبراطورى، ومنذ منتصف السبعينيات، تبدلت مواقف الدولتين، حيث عادت مصر إلى تبنى المنظور الوطنى الضيق وارتبطت بالغرب، بينما

توجهت إثيوبيا نحو الشرق، واعتبر النظام الإثيوبي (نظام الدرج في ذلك الحين) (٤١) معظم الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، دولا رجعية، وخاصة مع تصاعد الصراع المسلح في إريتريا والحرب الصومالية الإثيوبية حول إقليم أوجادين عامي ١٩٧٧-١٩٧٨. (٤٢)

وزادت حدة التوتر بين مصر (تحت حكم السادات) وإثيوبيا (تحت حكم الدرج بقيادة مانجستو)، بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، حيث اعترض نظام «الدرج» على اقتراح نقل المياه إلى الأراضي الجديدة في الركن الغربي من دلتا النيل، وكذلك نقل المياه إلى شمال سيناء عبر خط أنابيب السلام أسفل قناة السويس، وهدد مانجستو بالحد من تدفق مياه النيل الأزرق إلى مصر، وهو مادفع الرئيس السادات إلى تحذير نظام مانجستو بأنه «إذا اتخذت إثيوبيا أي إجراء لمنع حقنا في مياه النيل، فلن يكون هناك بديل بالنسبة لنا سوى استخدام القوة» (٤٣).

وبعد اغتيال السادات عام ١٩٨١، خفت حدة التوتر بين مصر وإثيوبيا، وخاصة بعد سقوط نظام مانجستو عام ١٩٩١ ثم إنشاء مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩، حيث أتاح إنشاء المبادرة فرصة للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل الشرقي وحوض النيل عموما، وضمت المبادرة - لأول مرة - جميع دول الحوض عدا إريتريا التي شاركت بصفة مراقب، وقبلت إثيوبيا بفكرة التعاون على أساس مشروع تلو مشروع *a project-by-project approach* وفي نفس الوقت قبلت مصر ببدء مفاوضات حول إطار قانوني جديد لحوض النيل، ومن ثم زادت اللقاءات على المستويين الرسمي وغير الرسمي بين ممثلي دول الحوض، وهو ما فتح الباب أمام فهم وإدراك الآخر، كذلك فقد أدى التركيز على المصالح بدلا من المواقف إلى زيادة البدائل الممكنة لتحقيق هذه المصالح المختلفة وتيسير التوصل إلى حلول وسط لقضايا الخلاف (٤٤).

ولكن رغم هذه الأجواء المواتية لتعزيز التعاون بين دول حوض النيل الشرقي وحوض النيل عموما، ما لبثت إثيوبيا أن اتخذت موقفا متشددا بشأن الإطار القانوني الجديد لحوض النيل، وذلك خلال مفاوضات اتفاقية الإطار التعاوني، المعروفة

باتفاقية عنتيبي، حيث قامت ومعها أربع دول أخرى من دول منابع النيل (أوغندا، رواندا، تنزانيا، كينيا) بالتوقيع على الاتفاقية عام ٢٠١٠ دون تسوية قضايا الخلاف بين هذه الدول من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى، ومن ثم عاد التوتر وتعثر التعاون بين دول حوض النيل الشرقي وحوض النيل عموما (٤٥).

ثالثا - الدور الإسرائيلي:

طورت إسرائيل علاقاتها مع إثيوبيا بعد سنوات من إنشاء الدولة العبرية عام ١٩٤٨، عندما تم افتتاح قنصلية إسرائيلية فى أديس أبابا، وفى عام ١٩٥٧ زار وفد على المستوى من الموساد العاصمة الإثيوبية لتنسيق العمل الاستخباراتي بين الدولتين، كما قام خبراء المياه الإسرائيليين بزيارة حوض النيل الأزرق بهدف الضغط على مصر بورقة المياه، كما سعت إسرائيل إلى تسميم أجواء العلاقات المصرية الإثيوبية بالتضخيم من مخاطر الناصرية على نظام هيلاسلاسى الإمبراطورى فى إثيوبيا، وفى عام ١٩٦٢ اعترفت إثيوبيا بإسرائيل رسميا ولكنها طلبت أن تظل معظم الزيارات واللقاءات والأنشطة الإسرائيلية فى إثيوبيا سرية، وعرضت إسرائيل عام ١٩٦٩ قيام تحالف بين الدولتين ولكن لم توافق عليه إثيوبيا، كما عارضت فى العلن احتلال إسرائيل لأراضى دولة إفريقية هى مصر، وفى عام ١٩٧٣ قطعت إثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل اتساقا مع موقف معظم الدول الأفريقية فى ذلك الحين، ثم عادت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين (٤٦).

ومنذ ذلك الحين عملت إسرائيل على توثيق علاقاتها بإثيوبيا، وتكررت زيارات المسؤولين الإسرائيليين إليها، ومنها زيارة وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى عام ٢٠٠١ ووزير الخارجية الإسرائيلى عام (٤٧) ٢٠٠٤، ثم زيارة أفيجدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلى عام ٢٠٠٩، والتي شملت إثيوبيا وكينيا وأوغندا ونيجيريا وغانا، وأخيرا زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو فى يوليو ٢٠١٦، والتي شملت إثيوبيا وأوغندا وغيرهما، وتعتبر أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلى إلى أفريقيا جنوب الصحراء منذ زيارة إسحاق شامير إلى بعض دول غرب أفريقيا عام ١٩٨٧. (٤٨)

وقد اعتمدت إثيوبيا على علاقاتها بإسرائيل سواء في عهد هيلاسلاسى أو في عهد مانجستو في الحصول على مساعدات عسكرية وفي تدريب القوات الإثيوبية ضد حركات التحرير الإريتريّة، وفي مقابل ذلك سمحت إثيوبيا لإسرائيل بالوجود العسكرى في جزر البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة إثيوبيا - قبل استقلال اريتريا - والقريبة من باب المندب، واستمر هذا التواجد رغم اختلاف سياسة إثيوبيا بعد هيلاسلاسى وتوجهها بعيدا عن الغرب وتقاربها من الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية، وفي المقابل، فقد استغلّت إسرائيل علاقاتها بإثيوبيا لتهجير أعداد كبيرة من يهود الفلاشا المقيمين في إثيوبيا، حيث أقامت إسرائيل جسرا جويا عام ١٩٩١ لنقل عشرات الآلاف منهم من إثيوبيا إلى إسرائيل، وذلك بموجب اتفاق بين إثيوبيا والولايات المتحدة وإسرائيل، كما حاولت نقل آلاف آخرين منهم عامى ٢٠١٣ و ٢٠٠٤. (٤٩)

كذلك فقد استغلّت إسرائيل علاقتها بإثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل للقيام بدور تحريضى ضد مصر والسودان، والضغط على مصر للحصول على حصة من مياه النيل لرى صحراء النقب، وتعتبر هذه السياسة الاسرائيلية امتدادا للحلم الصهيونى المرتبط بمياه النيل والفرات، حيث قام الخبراء الإسرائيليون بالفعل بطرح بعض المشروعات لنقل مياه النيل عبر سيناء إلى إسرائيل، ومنها مشروع إيليش كالى (١٩٧٤) ومشروع يور (١٩٧٩) (٥٠).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام الإسرائيلى بإثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل يأتى فى إطار الاستراتيجية الإسرائيلىة بتطوير العالم العربى من خلال التحالف مع دول الأطراف المحيطة (إيران فى ظل حكم الشاه وتركيا وإثيوبيا)، أو ما يعرف بمبدأ أو استراتيجية المحيط، أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية المعادية للعرب (٥١).

رابعا - العلاقات مع القوى الكبرى:

وخاصة الولايات المتحدة، حيث حرصت إثيوبيا، علي إبراز دورها كقوة إقليمية قادرة علي خدمة مصالح القوى الكبرى، وقامت بهذا الدور بنجاح أكثر من مرة، فاستفادت في عهد هيلاسيلاسى (قبل عام ١٩٧٤) من المساعدات الأمريكية

الكبيرة، التي قدمتها واشنطن بهدف موازنة النفوذ السوفييتي في القرن الأفريقي (الصومال) والشرق الأوسط (مصر)، ثم ارتبطت بالاتحاد السوفييتي منذ أواسط السبعينيات وطوال الثمانينيات من القرن العشرين، ثم عادت من جديد لتغير وجهتها نحو واشنطن والغرب، مع وصول نظام الجبهة الديمقراطية الثورية بقيادة ميليس زيناوى إلي السلطة عام ١٩٩١^(٥٢)، حيث تعتبر الولايات المتحدة الداعم الرئيسي للنظام الإثيوبي، فهي التي ساهمت في الإطاحة بنظام مانجستو عام ١٩٩١، كما تساهم بنحو ٤٠٪ من المساعدات الدولية لإثيوبيا^(٥٣).

وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، قامت بعض الدول كالصين وإيطاليا والنرويج بتقديم الدعم، بشكل أو آخر، للمشروعات الإثيوبية على روافد النيل، ومن أمثلة هذه المشروعات سد تيكيزي على نهر عطبرة وسد بيليس في حوض نهر بليس، أحد روافد النيل الأزرق، ومشروع سد النهضة على النيل الأزرق وغيرها، وكان لشركة Sino Hydro الصينية وساليني Salini الإيطالية ونوركونسلت Norconsult ونوربلان Norplan النرويجيتان، دور في إنشاء أو إجراء دراسات الجدوى لهذه المشروعات وغيرها^(٥٤).

المبحث الثاني

توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية في حوض النيل الشرقي:

دافع للتعاون أم مصدر للصراع

يركز هذا المبحث على طبيعة توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية في حوض النيل الشرقي، سواء تجاه القضايا المشتركة للتعاون والصراع على مستوى الحوض ككل، أو على المستوى الثنائي تجاه دول الحوض الأخرى، وذلك لتحديد مدى تأثير هذه التوجهات والممارسات على التعاون والصراع في الإقليم.

المطلب الأول

توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية على المستوى الإقليمي

تكشف متابعة السياسة الإثيوبية على المستوى الإقليمي لحوض النيل الشرقي منذ عام ١٩٩١، عن مواقف وحالات تتراوح بين التعاون والصراع في إطار العلاقات المتبادلة، وترجع هذه المواقف والحالات إلى تداخل المفهوم الصراعى القديم جنباً إلى جنب مع المفهوم التعاونى الجديد في تصورات صانع القرار الإثيوبى، فمن جهة، وكما رأينا^(٥٥)، أدى التراكم التاريخى الإثيوبى الطويل والمعقد إلى إثارة مخاوف إثيوبيا من مخاطر التطويق والتفكيك، ثم جاء النظام الحالى، منذ عام ١٩٩١، وأعلن عن تبنى المفهوم التعاونى نتيجة تغير الأوضاع الداخلية في إثيوبيا وتغير الأوضاع الإقليمية والعالمية منذ نهاية الحرب الباردة، ولكن استمرار الضغوط والمشكلات الداخلية والخارجية التى تواجهها إثيوبيا، أدى إلى تلك الحالة من التردد بين التعاون والصراع فى السياسة الإثيوبية منذ عام ١٩٩١ حتى الآن (٢٠١٦)، بل وغلبة المفهوم الصراعى مع بروز مخاوف التطويق والتفكيك وزعزعة الاستقرار من جديد، نتيجة استمرار التوترات القومية والإثنية فى البلاد^(٥٦).

أولاً - التوجهات والممارسات التعاونية الإثيوبية على المستوى الإقليمي:

اتسمت السياسة الإثيوبية تجاه قضايا التعاون الإقليمي فى حوض النيل الشرقى - وحوض النيل عموماً - بالتردد والمشاركة المحدودة قبل عام ١٩٩٩ (تاريخ إنشاء مبادرة حوض النيل) ثم المشاركة المشروطة منذ عام ١٩٩٩.

١. التوجهات الإثيوبية نحو التعاون الإقليمي قبل إنشاء مبادرة حوض النيل:

قبل إنشاء مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩، ظهرت فى حوض النيل بعض مشروعات التعاون متعدد الأطراف كمشروع الدراسات الهيدرولوجية (الهيدروميتر) والأوندوجو والتيكونيل، واقتصرت المشاركة الإثيوبية فى هذه المشروعات على صفة مراقب، كما لم تدخل فى مشروعات تعاون ثنائى مع

باقى دول الحوض^(٥٧)، أما مشروع الهيدروميث (١٩٦٧-١٩٩٢)، والذي تأسس بمشاركة كل من مصر والسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، ثم انضمت إليه رواندا وبوروندى عام ١٩٧٢، ثم الكونغو الديمقراطية (زائير حينئذ) عام ١٩٧٧، فقد اقتصرت مشاركة إثيوبيا فيه على صفة مراقب، وكانت حجتها فى ذلك أنها ليست جزءا من النطاق الإقليمى لأنشطة هذا المشروع فى حوض بحيرة فيكتوريا، وأيضا تجمع الأوندوجو (والذى نشأ عام ١٩٨٣ بعضوية كل من مصر والسودان وأوغندا والكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى أفريقيا الوسطى، رغم أنها ليست من دول حوض النيل، ثم انضمت إليه رواندا وبوروندى وتنزانيا)، فقد اقتصرت المشاركة الإثيوبية فيه أيضا على صفة مراقب، كما اعترضت إثيوبيا على خطة العمل لحوض النيل التى اقترحها الأوندوجو، بحجة أن هذا التجمع ليست له مرجعية أو وضع قانونى محدد حتى يقوم بوضع هذه الخطة، وتوقفت أنشطة الأوندوجو عام ١٩٩١، حيث حل محله مشروع التيكونيل (١٩٩٢ - ١٩٩٨) والذى نشأ بمشاركة مصر والسوان وأوغندا ورواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية، فقد اقتصرت المشاركة الإثيوبية هنا أيضا على صفة مراقب أيضا، كما رفضت إثيوبيا الهدف البعيد المدى للتيكونيل، والمتمثل فى الحفاظ على الموارد المائية فى حوض النيل والاستخدام العادل لهذه الموارد، وذلك بذريعة أن إنشاء إطار قانونى ومؤسسى لحوض النيل يجب أن تكون له الأولوية العليا بدلا من مثل هذا الهدف الغامض حسب رأيها^(٥٨).

٢. التوجهات الإثيوبية نحو التعاون الإقليمى بعد إنشاء مبادرة حوض النيل:

منذ إنشاء مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ ومشاركة إثيوبيا فيها كعضو كامل، أصبحت القيادة الإثيوبية أكثر استعدادا للتعاون مع دول حوض النيل الشرقى - ودول حوض النيل عموما - بما يحقق المصالح الإثيوبية، وأدى إنشاء مبادرة حوض النيل إلى وضع برامج وتشكيل أجهزة للتعاون على مستوى حوض النيل كله وعلى مستوى الأحواض الفرعية، فعلى مستوى حوض النيل كله، اشتملت المبادرة على برنامج الرؤية المشتركة (SVP) وبعض الأجهزة العاملة كمجلس

وزراء حوض النيل NILE – COM واللجنة الاستشارية الفنية NILE - TAC وأمانة المبادرة NILE – SEC، وعلى مستوى الأحواض الفرعية اشتملت المبادرة على برنامجين، وهما: برنامج العمل الفرعى لبحيرات النيل الاستوائية NELSAP وبرنامج العمل الفرعى للنيل الشرقى ENSAP، وفى إطار برنامج ENSAP، تأسست بعض الأجهزة لتيسير التعاون بين الدول الأعضاء^(٦٩)، وهى: "مجلس وزراء النيل الشرقى" EN - COM (ويتكون من وزراء الموارد المائية فى الدول الأعضاء)، و"المكتب الفني الإقليمي للنيل الشرقى" ENTRO (وهو الذراع التنفيذي لبرنامج العمل الفرعى للنيل الشرقى ENSAP)، و"فريق برنامج العمل الفرعى للنيل الشرقى" ENSAPT (وهو هيئة استشارية فنية لمجلس وزراء النيل الشرقى EN-COM)، ويضم ENSAPT ثلاثة من كبار الخبراء الفنيين من كل دولة من الدول الأعضاء^(٦٠).

وفى هذا السياق، طرحت إثيوبيا بعض مشروعات التعاون الإقليمى ذات الأولوية من وجهة نظرها، ومن هذه المشروعات:

أ- مشروعات توليد ونقل الطاقة الكهرومائية:

طبقا للدراسات والخطط الإثيوبية التى أعلن عنها مع بداية هذا القرن (٢٠٠١)، فإن إثيوبيا تمتلك إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة الكهرومائية، وتقدر هذه الإمكانيات بنحو ١٧٥ ألف ميغا وات ساعة/سنويا، وتكمن معظم هذه الإمكانيات فى حوض النيل بروافده الثلاثة (النيل الأزرق، عطبرة، السوبات) بإمكانيات توليد تقدر بنحو ١٠٣ آلاف ميغا وات/ساعة سنويا، وترجع هذه الإمكانيات الضخمة إلى شدة الانحدار الطبيعى للمرتفعات الإثيوبية، ونظرا لهذه الإمكانيات، تسعى النخبة الحاكمة فى إثيوبيا إلى تحويل بلادها إلى منتج ومصدر رئيسى للطاقة الكهرومائية، حيث تهدف هذه النخبة إلى تصدير الكهرباء إلى السودان وجنوب السودان، بالإضافة إلى جيبوتي والصومال وكينيا وأوغندا، كما تطمح أيضا فى تصدير الكهرباء إلى مصر عن طريق السودان وإلى اليمن عن طريق جيبوتي، وإلى دول الجنوب الأفريقى عن طريق تنزانيا^(٦١).

وقد شرعت النخبة الحاكمة الإثيوبية بالفعل في تنفيذ طموحاتها في هذه الشأن، حيث وضعت خطة بسلسلة من مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية على روافد الأنهار في إثيوبيا، ومنها مشروع سد النهضة الذى أثار قدر كبيراً من التوتر بين مصر وإثيوبيا، وتبلغ القدرة التصميمية لتوليد الكهرباء من هذا السد نحو ٥٢٥٠ ميجاوات، زادت في نهاية عام ٢٠١٢ لتصبح ٦٠٠٠ ميجاوات، مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى على مستوى أفريقيا والعاشر على مستوى العالم من حيث القدرة على توليد الطاقة الكهرومائية، ولكن من الناحية العملية، ليس من الممكن الوصول إلى هذه القدرة التصميمية القصوى لسد النهضة، حيث من المقدر أن تبلغ كفاءة وحدات توليد الكهرباء بالسد نحو ٢٨,٥٪ من القدرة الكلية في حالة إنتاج ٦٠٠٠ ميجاوات، أو ٣٣٪ في حالة إنتاج ٥٢٥٠ ميجاوات، وهى كفاءة منخفضة بالمعايير الإثيوبية والعالمية^(٦٢).

ورغم محاولة إثيوبيا تقديم مشروعاتها لتوليد الطاقة كمشروعات للتعاون الإقليمي، إلا أن السلوك الانفرادى الإثيوبى فى تنفيذ هذه المشروعات والتأثيرات السلبية المحتملة على الأمن المائى لدول حوض النيل الشرقى الأخرى، وخاصة مصر، قد ترتب عليه حالة من التوتر وليس التعاون بين هذه الدول.

ب- مشروعات تخزين المياه:

من وجهة النظر الإثيوبية، فإن مشروعات تخزين المياه من الأفضل أن تكون فى إثيوبيا وليس فى مصر أو السودان، وذلك نظراً لانخفاض معدلات البخر فى الهضبة الإثيوبية بالمقارنة بمصر والسودان، وبالتالي يقل الفاقد من المياه، وهى حجة متكررة يذكرها الإثيوبيون، وحسب وجهة نظرهم فإن المليارات العشر التى تفقد بالتبخر فى بحيرة السد العالى يمكن أن تنخفض إلى النصف من خلال التخزين فى إثيوبيا، وهذا القدر المتوفر يعادل حاجات إثيوبيا من المياه فى الأجل القصير، ومعنى ذلك أن وجهة النظر الإثيوبية تستند إلى فرضية بيئية مفادها أن إنشاء السدود وخزانات المياه فى دولة المنبع (إثيوبيا)، حيث المناخ أكثر اعتدالاً، يوفر بديلاً أكثر ملاءمة واستدامة من إنشاء مشروعات تخزين المياه فى دولتى المجرى والمصب (السودان ومصر) ذات المناخ الصحراوى الحار^(٦٣).

ولكن هذه الفرضية لا تلقى قبولا من جانب كثير من الباحثين المختصين، حيث يرون أن معدلات البخر في إثيوبيا مرتفعة بدرجة كبيرة، وعلى سبيل المثال، فإن معدل البخر السنوي في حوض النيل الأزرق يتراوح بين ١٣٠٠ مم في المناطق المرتفعة وأكثر من ذلك في المناطق المنخفضة، في حين تبلغ معدلات سقوط الأمطار ما بين ١٤٠٠ و ١٧٠٠ مم في المتوسط سنويا، ومعنى ذلك أن معدلات البخر في حوض النيل الأزرق تؤدي إلى فقدان ٨٠٪ في المتوسط من مياه الأمطار التي تسقط على الحوض، وبالتالي، فإن القول بأن إثيوبيا أكثر ملاءمة لإنشاء مشروعات تخزين المياه لا يستند إلى أسس واقعية^(٦٤).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحجج الكمية وحدها لا تكفي لتبرير نقل خزانات المياه من دولتي المصب والمجرى (مصر والسودان) إلى دولة المنبع (إثيوبيا)، حيث هناك عامل آخر لا يقل أهمية، وهو العامل الكيفي للعلاقات البشرية، وهو عامل سياسى فى جوهره، ويتعلق بمدى الثقة والمصادقية بين النخب الحاكمة في الدول المعنية، فإذا كانت هذه النخب لا تلتزم بوعودها وتعهداتها حتى مع شعوبها، فليس من المتوقع منها أن تحترم أية اتفاقيات تقوم بتوقيعها، وبالتالي فإن الجوانب الكمية يجب أن يقابلها جوانب كيفية تتعلق بمدى الثقة والمصادقية بين هذه الدول^(٦٥).

ثانيا - التوجهات والممارسات الصراعية الإثيوبية على المستوى الإقليمي:

رغم إعلان حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية في إثيوبيا عن رغبتها في التعاون الإقليمي ومشاركتها كعضو كامل في مبادرة حوض النيل وبرامجها وأجهزتها المختلفة، إلا أنه من الناحية الفعلية أثارت إثيوبيا عددا من القضايا واتخذت مواقف أدت إلى حالة من التوتر والخلاف بين دول حوض النيل الشرقى، وحوض النيل عموما، وبالتالي أثرت سلبا على التعاون بين هذه الدول، ومن هذه القضايا والمواقف:

١. إثارة الخلاف حول الإطار القانونى لحوض النيل:

ترفض إثيوبيا الاعتراف باتفاقيات النيل القائمة، وخاصة اتفاقية عام ١٩٥٩ لتقسيم مياه النيل على أساس أنها لم يتم استشارتها أو يؤخذ رأيها بشأنها، وطالبت

بالتالى بضرورة وضع إطار قانونى ومؤسسى جديد لتنظيم استخدام مياه النيل، وجاءت مشاركة إثيوبيا فى مبادرة حوض النيل فى هذا الإطار، حيث كان وضع إطار قانونى ومؤسسى للتعاون بين دول الحوض أحد الأهداف الأساسية للمبادرة^(٦٦)، وقد عبر رئيس الوزراء الإثيوبى السابق، ميليس زيناوى، عن ذلك الموقف عام ١٩٩٨، بقوله: «.. من أجل الاستخدام الودى لمياه النيل يجب على دول الحوض الدخول فى اتفاقية بهذا الشأن ... ويجب على أية اتفاقية لاستخدام المياه أن تأخذ فى الاعتبار رغبات ومصالح جميع دول الحوض»^(٦٧).

واستجابة لهذا الموقف الإثيوبى، دخلت دول حوض النيل فى مفاوضات صعبة للتوصل إلى إطار قانونى ومؤسسى للتعاون بين هذه الدول، واستمرت المفاوضات نحو ١٠ سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)، وتم التوصل بالفعل إلى اتفاقية جديدة، عرفت فيما بعد باتفاقية عنتيبي، ولكن ظل هناك خلاف بين دولتى المصب والمجرى (مصر والسودان) من جهة، ودول المنابع من جهة أخرى حول بعض مواد الاتفاقية، وخاصة المادة ١٤ فقرة (ب) حول استخدام مياه النيل، وهل يكون مشروطا بعد إلحاق ضرر ذى شأن (كما ترى دول المنابع) أو بما لا يؤثر على الحقوق والاستخدامات الحالية (كما ترى مصر والسودان)، ولم تتمكن هذه الدول من تسوية هذا الخلاف حتى عام ٢٠١٠، وتزعمت إثيوبيا الموقف المتشدد لبعض دول المنابع، وانتهى الأمر بقيام هذه الدول (إثيوبيا وأوغندا ورواندا وكينيا) بتوقيع الاتفاقية الخلفية فى مايو ٢٠١٠ ثم وقعنها بوروندى فى مارس ٢٠١١.^(٦٨)

وردا على ذلك ، قامت مصر والسودان بتجميد مشاركتها فى أنشطة مبادرة حوض النيل منذ عام ٢٠١٠ ، إلا أن السودان قد استأنفت أنشطتها فى المبادرة منذ عام ٢٠١٣، ولكن مازالت مصر على موقفها، كما أوقفت مصر أيضا أنشطتها فى أنشطة التعاون فى حوض النيل الشرقى فى إطار مبادرة حوض النيل، كبرنامج ENSAP، ومجلس وزراء النيل الشرقى ENCOM، والمكتب الإقليمى الفنى للنيل الشرقى ENTRO، وفريق برنامج العمل الفرعى لحوض النيل الشرقى ENSAPT.^(٦٩)

ويبدو من ذلك كيف أدى الموقف الإثيوبي المتشدد حول الإطار القانوني لحوض النيل إلى التوتر والخلاف بين دول الحوض، وتعثرت أنشطة مبادرة حوض النيل، وعدم قيام "مفوضية حوض النيل" كإطار مؤسسى دائم للتعاون بين دول الحوض.

٢. تبنى سياسات تنموية تزيد التوتر:

تتبنى الحكومة الإثيوبية سياسة تنموية طموح تعتمد على الزراعة واستخدام مياه النيل لتحقيق عدة أهداف، فى مقدمتها تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائى وتوليد كميات ضخمة من الطاقة الكهرومائية للاستخدام المحلى والتصدير للخارج، وهو ما يبدو فى خطة التنمية الاستراتيجية الإثيوبية (٢٠٠٢ - ٢٠١٦)، حيث جاء فى مقدمة أهداف هذه الخطة توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد والتوسع فى الزراعة المرورية إلى أقصى حد ممكن، وهذا التوجه من جانب الحكومة الإثيوبية نحو التوسع فى الزراعة المرورية، يرجع إلى أن معظم النشاط الزراعى فى إثيوبيا (نحو ٩٧٪) مازال يعتمد على الزراعة المطرية، مما يجعل نسبة كبيرة من السكان عرضة لعدم توافر الغذاء الكافى نتيجة موسمية سقوط الأمطار من جهة (يونيو - سبتمبر) ودورات الجفاف من جهة أخرى^(٧٠). وقد عبرت إحدى الأوراق الإثيوبية التى عرضت خلال المؤتمر الأول لمنندى "النيل ٢٠٠٢"^(٧١) فى أسوان عام ١٩٩٣ عن هذا التوجه لسياسات التنمية الإثيوبية، حيث جاء فيها:

"ظلت الزراعة فى إثيوبيا تحت رحمة سقوط الأمطار، بالرغم من الاعتقاد الشائع بأن إثيوبيا هى نافورة مياه أفريقيا . وليس أدل على ذلك من سلسلة موجات الجفاف والمجاعات المتكررة وحوادث وفيات على نطاق واسع ويترتب على ذلك أنه مهما يحدث من توسع وتكثيف زراعى فى ظل ظروف الزراعة المطرية، فإن الاكتفاء الذاتى من الغذاء لا يمكن أن يتحقق ما لم يتم تعزيز ذلك بالري، ومن ثم، هناك حاجة ملموسة لتطوير إمكانات إثيوبيا الزراعية المعتمدة على الري"^(٧٢).

وفى نفس السياق، أكد نائب وزير الموارد المائية الإثيوبى عام ١٩٩٦، أن تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء هدف رئيسى لحكومته، وأنه ليس أمام إثيوبيا أي خيار آخر سوى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال السعى والحصول على حصة عادلة من مياه النيل^(٧٣)، كما قامت الحكومة الإثيوبية فى يوليو عام ٢٠٠٢ بتنظيم ندوة حول استراتيجية التنمية فى البلاد، وخاصة من حيث استخدام الموارد المائية، وحددت الندوة ثلاث عقبات داخلية تحول دون استغلال هذه الموارد بشكل ملائم، وهى نقص المعرفة وعدم توافر التمويل وضعف القدرات التنظيمية، أما العقبات الخارجية فحددها الندوة فى حقوق دول المصب القائمة على دعاوى هذه الدول بمبدأ التخصيص المسبق وبالتالي ملكيتها لمياه النيل، وأن دول المصب أكثر قدرة وثراء وبالتالي أكثر قدرة على الضغط على إثيوبيا، بالإضافة إلى تمتع دول المصب بميزة نسبية من حيث حصولها على الدعم الخارجى لمشروعاتها التنموية، نظرا لأهميتها بالنسبة لسياسات الشرق الأوسط^(٧٤).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الجبهة الديمقراطية الإثيوبية الحاكم فى إثيوبيا منذ عام ١٩٩١ يعتبر قضية التنمية قضية "بقاء وطنى" - كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٧٥) -، وبالتالي فإن من شأن سياسات التنمية الإثيوبية المعتمدة على استخدام مياه النيل أن تؤثر سلبا على الأمن المائى لدول حوض النيل الشرقى الأخرى، وخاصة مصر، ومن ثم إشاعة جو من التوتر والصراع لا يساعد على التعاون بين دول الحوض، وخاصة من حيث قيام إثيوبيا باستخدام مياه النيل بشكل انفرادى دون تنسيق مع هذه الدول.

٣. السلوك الانفرادى فى استخدام مياه النيل:

يتمثل موقف إثيوبيا بالنسبة لاستخدام مياه النيل فى القبول بمبدأ الاستخدام العادل للمياه والتعاون بين دول الحوض شريطة التوصل إلى إطار قانونى ومؤسسى لتنظيم استخدام المياه والتعاون بين هذه الدول، وحتى يتم التوصل إلى هذا الإطار القانونى والمؤسسى، فإن إثيوبيا تحتفظ بحقوقها السيادية بل وبواجبها فى ضرورة استخدام مياه النيل فى إطار الاختصاص القانونى الإقليمى للدولة، ومعنى ذلك

أن إثيوبيا تطبق مبدأ "السيادة الإقليمية المطلقة" وذلك حتى يتم التوصل إلى إطار قانونى ومؤسسى متفق عليه لاستخدام مياه النيل^(٧٦)، وحيث أنه لم يتم التوصل إلى مثل هذا الإطار القانونى والمؤسسى حتى الآن (٢٠١٦)، فقد اعتمدت إثيوبيا فى تنفيذ مشروعاتها التنموية على أساس الاستخدام الانفرادى لمياه النيل، حيث أدى شروع إثيوبيا فى تنفيذ بعض هذه المشروعات - كسد النهضة الإثيوبى - وما صاحب ذلك من تصريحات استفزازية، إلى زيادة حدة التوتر والتلاسن اللفظى بين مصر وإثيوبيا، وأثر هذا التوتر بين الدولتين تأثيرا سلبيا على التعاون الإقليمى فى حوض النيل الشرقى^(٧٧).

ومما سبق يتضح أن السياسة الإثيوبية على المستوى الإقليمى لحوض النيل الشرقى كانت فى حقيقة الأمر مصدرا للتوتر والصراع بين دول الحوض، رغم إعلانها عن رغبتها فى التعاون، إلا أنه التعاون طبقا للشروط ووجهة النظر الإثيوبية.

المطلب الثانى

توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية على المستوى الثنائى

يتطلب تحديد طبيعة توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية على المستوى الثنائى فى حوض النيل الشرقى، تناول الرؤية الإثيوبية للعلاقات الثنائية مع دول الحوض من جهة، والممارسات الإثيوبية الفعلية تجاه هذه الدول من جهة أخرى، وبالتالي مدى كون هذه التوجهات والممارسات دافعا للتعاون أم مصدرا للتوتر والصراع.

أولا - توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه مصر:

١. الرؤية الإثيوبية للعلاقات مع مصر:

وضعت وثيقة السياسة الخارجية والأمن الوطنى الإثيوبى الصادرة عام ٢٠٠٢، مصر ضمن الدائرة الشرق أوسطية، وليس الدائرة الأفريقية، للسياسة الخارجية الإثيوبية، ويبدو من الوثيقة أن الرؤية الإثيوبية لمصر سلبية بشكل عام،

فطبقا للوثيقة فإن المشكلة التي تواجه إثيوبيا بالنسبة لاستخدام مياه النيل هي بالأساس مشكلة مع مصر، حيث عملت مصر طويلا - من وجهة النظر الإثيوبية - للحيلولة دون استخدام إثيوبيا لمياه النيل وخاصة لأغراض الزراعة، وذلك استنادا إلى تصور ثابت في العقلية المصرية مفاده أنه إذا استخدمت إثيوبيا مياه النيل فإن مصر ستكون في خطر، وهذا التصور المصري بشأن مياه النيل هو تصور يعكس سياسة المباراة الصفرية في العلاقات الدولية، بمعنى "أنا أكسب إذن أنت تخسر" (٧٨).

كما تتهم إثيوبيا مصر بالمساعدة على إثارة الاضطرابات والقتال في إثيوبيا، حيث رغم أن مصر ربما لا تكون السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في البلاد، إلا أنها أسهمت في تصعيد الصراعات وعدم الاستقرار، لأنها على قناعة بأن هذا الموقف يخدم مصالحها، فالرؤية المصرية - كما ترى إثيوبيا - تتمثل في: "أنه كلما خربت إثيوبيا نتيجة الحروب، فإنها لن تركز جهودها على التنمية ومن ثم تستمر مصر في الوصول غير المقيد لمياه النيل"، كما تتهم إثيوبيا مصر باستغلال نفوذها للحيلولة دون حصول إثيوبيا على قروض أو مساعدات لاستخدام مياه النيل، من منطلق أن إثيوبيا الغارقة في الفقر لن يمكنها تطوير حوض النهر اعتمادا على نفسها، وبالتالي لن يكون أمامها خيار سوى مشاهدة النهر يذهب إلى هؤلاء الذين يمكنهم استخدامه بشكل جيد، على حد تعبير الوثيقة الإثيوبية (٧٩).

ومن ثم ترى إثيوبيا أنه إذا كانت لدى مصر رغبة في استخدام منصف ومعقول لمياه نهر النيل، فيجب أن تكف عن إحباطها لجهود إثيوبيا لتوفير تمويل لأنشطتها التنموية، وأن تتحول بدلا من ذلك إلى شريك تنموي، والقيام بدور في إحلال السلم والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، وإذا تحقق ذلك، فإن مصالح البلدين في استخدام مياه النيل يمكن أن تكون متوافقة، وعلى سبيل المثال يمكن لإثيوبيا المساعدة في وقف الإطماء الذي يؤدي لمشكلات تعاني منها السودان في مصر والسودان، بالإضافة إلى التحكم في الفيضانات السنوية وتوفير الكهرباء الرخيصة، وتوفير الفاقد من المياه نتيجة تخزين المياه في إثيوبيا بدلا من مصر (٨٠).

٢. الممارسات الإثيوبية تجاه مصر:

نتيجة لهذه الرؤية الإثيوبية تجاه مصر، وهي رؤية سلبية بشكل عام، فقد اتسمت الممارسات الإثيوبية تجاه مصر بالشك والحذر والطابع الصراعى، ويمكن القول أن التوجهات الصراعية الإثيوبية تجاه القضايا المشتركة فى حوض النيل الشرقى موجهة بالأساس ضد مصر، ويبدو ذلك، كما رأينا، فى المواقف الإثيوبية تجاه قضايا الإطار القانونى لمياه النيل (اتفاقية عنتيبي) وسياسات التنمية الإثيوبية القائمة على استخدام مياه النيل والسلوك الإثيوبى الانفرادى فى استخدام هذه المياه دون تنسيق مع الدول الأخرى، وخاصة مصر التى تعتبر المتضرر الأكبر من هذه الممارسات الإثيوبية نظرا لاعتماد مصر بشكل كامل تقريبا على مياه النيل، حيث يعتبر نهر النيل هو المصدر الأول، إن لم يكن الأوحد، للمياه فى مصر^(٨١).

وترتب على هذه المواقف والممارسات الإثيوبية حالة من الشعور بعدم الأمن من جانب مصر (والسودان) تجاه التصرفات الإثيوبية، نتيجة عدم التيقن من طبيعة هذه التصرفات وتأثيراتها المحتملة على الأمن المائى المصرى (والسودانى)، وخاصة مع التصريحات المتكررة من جانب المسؤولين الإثيوبيين حول حقهم ونيتهم فى استخدام مياه النيل التى تنبع من الأراضى الإثيوبية^(٨٢).

ولم تقتصر الممارسات الصراعية الإثيوبية تجاه مصر على استخدام مياه النيل، حيث دأبت إثيوبيا على توتير العلاقات مع مصر من خلال توجيه الاتهامات إليها بأنها تساعد على إشاعة الاضطرابات وعدم الاستقرار فى إثيوبيا، سواء فى الوثائق الرسمية، كما رأينا فى وثيقة السياسة الخارجية الإثيوبية التى سبقت الإشارة إليها، أو فى تصريحات المسؤولين الإثيوبيين، وكانت أحدث هذه التصريحات فى أكتوبر ٢٠١٦، حيث اتهم الرئيس الإثيوبى، ملاتو تشومى، مؤسسات مصرية بدعم المعارضة المسلحة فى بلاده بهدف منع إثيوبيا من بناء سد النهضة، كما صرح وزير الإعلام الإثيوبى، جيتاتشو رضا، بأن "هناك دول متورطة بشكل مباشر فى تسليح تلك العناصر وتمويلها وتدريبها". ووجه الاتهام إلى مصر وإريتريا فى هذا الشأن، ولكن رجح عدم تورط حكومتى الدولتين فى ذلك، حيث ذكر أنه "يجب أن

نكون في منتهى الحذر فلا نلوم بالضرورة حكومة أو أخرى، ولكنه أكد أن "هناك عناصر مختلفة في المؤسسة السياسية المصرية قد تكون مرتبطة بشكل مباشر أو ليست مرتبطة بالضرورة بالحكومة المصرية" ضالعة في الاضطرابات التي شهدتها إثيوبيا، كما قامت الخارجية الإثيوبية باستدعاء السفير المصري في أديس أبابا على خلفية هذه الاتهامات، وردا على ذلك، أكدت مصر على احترامها الكامل للسيادة الإثيوبية وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية، وأن ما تم تداوله من مقاطع مصورة تظهر شخصا يتحدث باللهجة المصرية مع تجمع يعتقد بأنه من المنتمين إلى الأورومو في إثيوبيا، لا تمت إلى الواقع بصلة، وأنه لا ينبغي استبعاد وجود أطراف تسعى إلى الوقيعة بين الدولتين (٨٣).

وجاءت هذه الاتهامات الإثيوبية بعد أشهر من الاضطرابات في إثيوبيا في مناطق الأورومو والأمهرا (أكبر جماعتين في إثيوبيا)، احتجاجا على السياسات الحكومية في مناطقهم، كما سبق أن رأينا (٨٤).

ثانيا - توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه السودان وجنوب السودان:

١. الرؤية الإثيوبية للعلاقات مع السودان وجنوب السودان:

حددت وثيقة السياسة الخارجية والأمن الوطني الصادرة عام ٢٠٠٢، الرؤية الإثيوبية للعلاقات مع السودان قبل انفصال جنوب السودان عنه كدولة مستقلة عام ٢٠١١، ومن ثم فإن هذه الوثيقة تتحدث عن شمال السودان وجنوبه، ويتبين من الوثيقة أن الرؤية الإثيوبية للسودان إيجابية بشكل عام، فالسودان، طبقا للوثيقة، لايشكل عقبة كبرى بالنسبة لاستخدام إثيوبيا لمياه النيل، كما أن السودان يكاد أن يكون الدولة الوحيدة من دول الجوار التي من الممكن أن تساعد على دفع التنمية الاقتصادية في إثيوبيا، فالسودان - قبل تقسيمه - هو أكبر هذه الدول من حيث السكان، وبالتالي يمكن أن يقدم فرصا جادة وحقيقية للتنمية في إثيوبيا، وذلك من زاوية الأسواق التي يوفرها، كما أن ميناء بور سودان يعتبر أحد الخيارات التي يمكن أن تستخدمها بعض الأقاليم الإثيوبية، ويمكن لإثيوبيا في المقابل أن تمد السودان بالعديد من الخدمات في حالة تمكثها من تطوير قدراتها على توليد الطاقة

الكهرومائية، ومن ثم ترى الوثيقة أن تحقيق المصالح الوطنية الإثيوبية يتطلب أن تحظى العلاقات الإثيوبية السودانية بأولوية كبرى من خلال تنمية وتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية بين الدولتين، بما فى ذلك البنية التحتية كالطرق والسكك الحديدية وخطوط التليفونات والكهرباء وغيرها، ودعم التعاون الاقتصادى وبناء علاقات تجارية قوية (٨٥).

وفى المقابل، يفهم من الوثيقة الإثيوبية المشار إليها أن إثيوبيا تسعى إلى تغيير موقف السودان من اتفاقية ١٩٥٩ مع مصر لاستغلال مياه النيل باعتبارها تميل لصالح مصر على حساب السودان، فالسودان - من وجهة النظر الإثيوبية - يتمتع بمساحات واسعة من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة المروية، مما يعطيه ميزة كبرى لا تتوافر لأى من مصر أو إثيوبيا، ورغم ذلك، فإن اتفاقية عام ١٩٥٩ - من وجهة نظر إثيوبيا - قد أعطت مصر أفضلية تمكنها من استخدام الحصة الأكبر من مياه نهر النيل، ومن ثم ترى إثيوبيا أن هذه الاتفاقية لا تحقق المصالح الوطنية للسودان، وأن هناك حاجة إلى عقد اتفاقية جديدة تضمن الاستخدام العادل لمياه النيل بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا (٨٦).

وفى نفس هذا السياق، تحاول إثيوبيا إيجاد أرضية للمصالح المشتركة مع السودان على حساب مصر، وعلى سبيل المثال، المشروعات المائية الإثيوبية على النيل الأزرق (كسد النهضة الإثيوبى) والتي تؤثر سلبا على الأمن المائى المصرى، حيث دأبت إثيوبيا على الترويج لمنافع هذه المشروعات بالنسبة للسودان، كتوفير الطاقة الكهرومائية الرخيصة والتحكم فى الفيضانات المدمرة التي تصيب السودان من أونة لأخرى، بالإضافة إلى إطالة العمر الافتراضى للخزانات والسدود السودانية التي فقدت نحو ٥٠ - ٧٥٪ من سعتها التخزينية بسبب الإطماء، حيث يمكن للسدود الإثيوبية، كسد النهضة، حجز معظم طمي النيل الأزرق، مما يقلل من تراكم هذا الطمي فى خزانات السدود السودانية، وبالتالي فإن إنشاء سدود فى إثيوبيا يعتبر - من وجهة النظر الإثيوبية - مصلحة سودانية إثيوبية مشتركة (٨٧).

ويبدو أن هذه الرؤية الإثيوبية تجد قبولا لدى المسؤولين السودانين وعلى أعلى

مستوى، حيث كان موقف السودان فى الأونة الأخيرة أقرب إلى الموقف الإثيوبى منه إلى الموقف المصرى بشأن الخلاف حول الاتفاقية الإطارية (اتفاقية عنتيبى) وسد النهضة، حيث استأنفت السودان أنشطتها فى مبادرة حوض النيل منذ عام ٢٠١٣، كما رأينا^(٨٨)، بعد أن كانت قد جمدها اتساقا مع الموقف المصرى عام ٢٠١٠ احتجاجا على قيام إثيوبيا وبعض دول المنابع بتوقيع الاتفاقية الإطارية الخلاقية، كما أن تصريحات كبار المسؤولين السودانين بشأن مشكلة سد النهضة الإثيوبى تعبر عن تلاقى المصالح السودانية والإثيوبية على عكس الحال بالنسبة لموقف مصر فى هذا الشأن، وعلى سبيل المثال، فقد صرح الرئيس السودانى عمر البشير عام ٢٠١٤ أن «... مشروع سد النهضة الإثيوبى ... أصبح موضع مزايدات سياسية (فى مصر)، (وأنه) لا بد لإخوتنا فى مصر من الوقوف على حيثيات هذا السد من حيث الإيجابيات والسلبيات، وأنا أخص هذا الأمر على أن أهمية سد النهضة بالنسبة للسودانيين بمستوى أهمية السد العالى بالنسبة للمصريين، لأنه يخزن كل المياه فى فترة الفيضان، وبعد ذلك يمررها عبر الخزان طوال أيام العام...»^(٨٩)

٢. الممارسات الإثيوبية تجاه السودان وجنوب السودان:

اتسمت العلاقات الإثيوبية السودانية بشكل عام قبل عام ١٩٩١ بالتوتر نتيجة اختلاف سياسة كلتا الدولتين تجاه بعض القضايا والمشكلات، كمشكلة جنوب السودان قبل انفصاله عام ٢٠١١ ومشكلة إقليم الصومال الغربى (الأوجادين) فى إثيوبيا، وكذلك المشكلة الإريتيرية قبل استقلال إريتريا رسميا عن إثيوبيا عام ١٩٩٣، حيث قامت إثيوبيا بتقديم الدعم للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج فى جنوب السودان منذ عام ١٩٨٣، بالإضافة إلى دعم النشاط المسلح للحركة فى باقى مناطق السودان، وظهر واضحا أن أهداف إثيوبيا من دعم السودانين الجنوبيين تتعدى مجرد الرد على دعم السودان لحركة التحرير الإريتيرية إلى محاولة منع السودان من القيام بأى دور إقليمى^(٩٠).

وبعد سقوط نظام مانجستو هايلى ماريام ووصول الجبهة الديموقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية بزعامة ميليس زيناوى إلى السلطة فى إثيوبيا عام ١٩٩١، شهدت

العلاقات السودانية الإثيوبية تحسنا نسبيا، واستمر ذلك أغلب فترة تولى ميليس زيناوى السلطة (١٩٩١ - ٢٠١٢)، ويرجع هذا التحسن - جزئيا - إلى دعم ومساندة السودان للجبهة الشعبية لتحرير تيجراى والتي شكلت قلب الجبهة الديمقراطية الثورية فى صراعها المسلح ضد نظام مانجستو، أى أن هذا التحسن النسبى فى العلاقات الإثيوبية السودانية فى عهد ميليس زيناوى جاء نتيجة الاحتياج المشترك وليس نتيجة لتفاهات وأيديولوجيات ومبادئ مشتركة، إلا أنه رغم الاختلافات الأيديولوجية بين النظامين الحاكمين فى إثيوبيا (منذ عام ١٩٩١) والسودان (منذ عام ١٩٨٩) ورغم دخول النظام السودانى (تحت حكم عمر البشير) فى عدااء مع كل دول الجوار تقريبا بسبب توجهاته الأيديولوجية التى رفعت الراية الإسلامية، فلم تذهب إثيوبيا بعيدا فى اتجاه معاداتها للسودان مثل قطع العلاقات أو طرد السفير أو الإعلان عن رغبتها صراحة فى إسقاط النظام الحاكم فى السودان^(٩١).

وساعد على هذا الموقف الإثيوبى تجاه السودان ظهور بوادر الصراع بين إثيوبيا وإريتريا منذ عام ١٩٩٧، والذى تحول إلى حرب دموية منذ عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠، وقد أدى ذلك وغيره من العوامل إلى حرص الحكومة الإثيوبية بقيادة زيناوى على عدم الدخول فى مواجهة مع السودان مهما كانت درجة العدااء والخلاف الأيديولوجى، كما ساعدت شخصية زيناوى القوية وسيطرته الحازمة على السلطة فى إثيوبيا، على استمرار هذا الموقف الإثيوبى تجاه السودان، حيث جعل زيناوى المصالح الإثيوبية هي من تقود سياسته الخارجية بغض النظر عما تريده القوى العظمى كالولايات المتحدة وغيرها، ومن ثم أقام علاقات متوازنة مع السودان لفترة طويلة، كما لم يتردد فى دعم الرئيس السودانى عمر البشير ضد محكمة الجنايات الدولية، وفى نفس الوقت أقام علاقات قوية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل اتفاق السلام فى السودان عام ٢٠٠٥، وخلال المرحلة الانتقالية (٢٠٠٥-٢٠١١) وبعد استقلال جنوب السودان عام ٢٠١١^(٩٢).

ومما يلفت النظر حول هذا الموقف الإثيوبى تجاه السودان، أن إثيوبيا لم توجه أصابع الاتهام إلى السودان، مثلما فعلت مع مصر وإريتريا، بتشجيع

الاضطرابات وعدم الاستقرار في إثيوبيا، وذلك بمناسبة الاضطرابات التي شهدتها إثيوبيا منذ أواخر عام ٢٠١٥ وخلال عام ٢٠١٦ في مناطق الأورومو والأمهرا، كما رأينا^(٩٣)، كما سعت إثيوبيا إلى احتواء تداعيات الاشتباكات على حدودها مع السودان في أكتوبر ٢٠١٥، عندما قامت ميليشيات ”الشفنة“ الإثيوبية بالهجوم على مناطق زراعية داخل الحدود السودانية بولاية القضارف، أدت إلى سقوط قتيلين وأحد الجرحى من الجانب السوداني، كما استولت الميليشيات الإثيوبية على محاصيل السمسم بالمنطقة وحملتها على متن شاحنات إلى الأراضي الإثيوبية، وجاء هذا الهجوم بعد مقتل نحو ٨ إثيوبيين خلال مواجهات بين قوات من الدفاع الشعبي السوداني ومجموعات إثيوبية في وقت سابق^(٩٤).

وبالإضافة إلى سياسات التهدة واحتواء قضايا الخلاف، فقد سعت إثيوبيا لتوسيع مجالات التعاون مع السودان وجنوب السودان، وعلى سبيل المثال، فقد أعلنت شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية (EEPCo) عام ٢٠١٢ عن اكتمال خط يربط بين إثيوبيا والسودان، بطول ٢٩٦ كيلومترا لنقل الطاقة الكهربائية من بحر دار وبيليس في إثيوبيا إلى القضارف في السودان، وقد بدأت تجربة هذا الخط في بداية أغسطس ٢٠١٢ لتصدير ١٠٠ ميجاوات من الكهرباء إلى السودان بشكل مبدئي، كما بدأ التصدير التجريبي في نهاية نوفمبر ٢٠١٢.^(٩٥)

أما بالنسبة لجنوب السودان فإن فرص التعاون والتكامل مع إثيوبيا تبدو كبيرة من وجهة النظر الإثيوبية، حيث تتوفر احتياطات كبيرة من النفط (الذهب الأسود) في جنوب السودان، بينما تتوفر إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة الكهرومائية من المياه (الذهب الأزرق) في إثيوبيا، ومن ثم، يمكن قيام نوع من الاعتماد المتبادل بين إثيوبيا وجنوب السودان (وكذلك السودان)، حيث يمكن لجنوب السودان – وإلى حد ما السودان – توفير احتياجات إثيوبيا من النفط، مقابل قيام إثيوبيا بتوفير الطاقة الكهرومائية لجنوب السودان وشماله، إضافة إلى ما يحتاجه شمال السودان من موارد مائية للرى، وبالتالي، وحسب وجهة الإثيوبية، فإن الموارد النفطية والمائية يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة وعلاقات أكثر انسجاما بين الدول

الثلاث إذا تمكنت من استغلال هذه الموارد من منظور إقليمي واسع، بينما سيؤدي استغلال هذه الموارد على أساس المنظور الوطني الضيق إلى إثارة الخلافات والصراعات بين هذه الدول وداخلها أيضاً، ومعنى ذلك أن هذا التعاون الإقليمي المقترح بين الدول الثلاث سيكون محوره الطاقة، وذلك بتبادل النفط السوداني (الجنوبي والشمالي) مقابل الكهرباء الإثيوبية.^(٩٦)

وبالفعل، فقد اتفقت "شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية" و"شركة جنوب السودان للاستخدامات الكهربائية" في أوائل يونيو ٢٠١٢، علي قيام إثيوبيا بتصدير الكهرباء لجنوب السودان، على أن يتم تنفيذ مشروع الربط الكهربائي على مرحلتين: الأولى تركيب خط نقل ٢٣٠ كيلو فولت من جامبيلا على الحدود الإثيوبية إلى شمال شرق جنوب السودان، والثانية تركيب خط آخر ٥٠٠ كيلو فولت من سد النهضة إلى جوبا (عاصمة جنوب السودان)^(٩٧).

ثالثاً - توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه إريتريا:

١. الرؤية الإثيوبية للعلاقات مع إريتريا

طبقاً لوثيقة السياسة الخارجية والأمن الوطني الإثيوبية الصادرة عام ٢٠٠٢، تعتبر إريتريا هي أقرب دول الجوار إلى إثيوبيا بالنظر إلى الروابط التاريخية والثقافية بين البلدين، ورغم ذلك فإن السوق الإريتيرية وفرص الاستثمار والتمويل لا تشكل أهمية تذكر بالنسبة للاقتصاد الإثيوبي، ومصالحة إثيوبيا الأساسية مازالت تتمثل في الموانئ الإريتيرية، باعتبارها الأنسب بالنسبة لإثيوبيا، كما أن الطاقة الكهرومائية الإثيوبية تشكل البديل الأفضل والأرخص بالنسبة لإريتريا، وفي المقابل تعتبر الوثيقة الإثيوبية أن إريتريا يمكن تشكل تهديداً للسلام والأمن الإثيوبي، وهذا التهديد الإريتيري مصدره النظام الحاكم في إريتريا، حيث تعتبر الوثيقة هذا النظام عقبة في طريق العلاقات الودية بين الدولتين، نظراً لأن هذا النظام يفتقد الحد الأدنى من الشفافية والمحاسبية، بحيث أصبح - من وجهة النظر الإثيوبية - بمثابة عصابة إجرامية تسعى إلى مد أنشطتها وشبكتها إلى أبعد مدى والتصرف بوصفها حارساً للإقليم، ومن ثم ترى الوثيقة أن السبيل الوحيد لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع

إريتريا يكمن في تغيير النظام الحاكم في إريتريا أو تغيير سياساته على الأقل^(٩٨). وتخلص الوثيقة إلى القول بأن على إثيوبيا السيطرة على مالدبيها من حساسيات ومخاوف تجاه الجانب الإريتري والحيلولة دون نشوب صراعات جديدة بين الجانبين، وأن على إثيوبيا بناء قوة دفاع قوية تمكنها من حماية نفسها، وإذا كان الواقع يؤكد على التأثير المحدود لإريتريا على الأهداف الإثيوبية العامة، فإن هذا يستوجب ألا تجعل إثيوبيا من إريتريا سبباً يفقدها التركيز على تحقيق أهدافها^(٩٩).

٢. الممارسات الإثيوبية تجاه إريتريا:

اتسمت ممارسات السياسة الإثيوبية تجاه إريتريا بالطابع الصراعى بشكل عام ، سواء قبل استقلال إريتريا رسميا عن إثيوبيا عام ١٩٩٣ أو بعد ذلك، وبالرجوع إلى الميراث التاريخى للعلاقات بين الدولتين، يلاحظ أنه حتى منتصف القرن العشرين، لم يكن لإثيوبيا (الحبشة) سيطرة على ما يعرف اليوم بإريتريا إلا نادرا، من خلال بعض الغزوات دون أن تكون هناك سلطة مركزية لإمبراطور إثيوبيا على الأراضى الإريترية، وفى عام ١٨٦٩ بدأ الوجود الإيطالى فى إريتريا فى شكل شركة تجارية خاصة ثم تحول إلى استعمار عسكرى اعترفت به إثيوبيا عام ١٨٨٩، وظلت إريتريا تخضع للاستعمار الإيطالى حتى هزيمة إيطاليا عسكريا على يد القوات البريطانية عام ١٩٤١ (خلال الحرب العالمية الثانية)، ومن ثم خضعت إريتريا للإدارة البريطانية، وفى عام ١٩٤٨ عرضت القضية الإريترية على الأمم المتحدة، وانتهت المناقشات بهذا الشأن إلى صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠ بضم إريتريا إلى إثيوبيا فى اتحاد فيدرالى، ودخل القرار حيز التنفيذ عام ١٩٥٢، وفى عام ١٩٦٢، قامت إثيوبيا بإلغاء الرابطة الفيدرالية وضممت إريتريا إليها، وبذلك فقدت إريتريا ماكانت تتمتع به من حكم ذاتى وأصبحت مجرد إقليم من الأقاليم الإثيوبية^(١٠٠).

وقبيل هذا الإجراء الإثيوبى، كان الشعب الإريتري قد بدأ العمل من أجل الاستقلال عن إثيوبيا، حيث تم الإعلان عن تشكيل "جبهة التحرير الإريترية" عام ١٩٦٠، وفى العام التالى بدأت الجبهة الكفاح المسلح ضد نظام هيلاسلاسى (حتى

سقوطه عام ١٩٧٤) ونظام الدرج ومانجستو (حتى سقوطه عام ١٩٩١)، وبعد سقوط نظام مانجستو عام ١٩٩١، حصلت إريتريا على استقلالها بحكم الواقع عن إثيوبيا^(١٠١)، وأصبح هذا الاستقلال رسميا في ٢٤ مايو ١٩٩٣، بعد استفتاء عام تحت إشراف دولي في أبريل ١٩٩٣، حيث صوت ٩٩,٨٪ من الناخبين الإريتريين المسجلين لصالح الاستقلال عن إثيوبيا^(١٠٢).

وفي الفترة التي تلت استقلال إريتريا، بدت العلاقات طبيعية وودية بينها وبين إثيوبيا، ولكن بدأت هذه العلاقات في التوتر منذ عام ١٩٩٧، حيث اتجهت إريتريا إلى فرض قيود على تجارة إثيوبيا الخارجية عبر ميناء عصب الإيتري، ومن ثم قامت إثيوبيا بتحويل تجارتها الخارجية الى ميناء جيبوتي وميناء بربرة الصومالي، كما قامت إريتريا بإصدار عملتها الخاصة (النقفة) بدلا من (البر) الإثيوبي، وطففت على السطح التوترات الحدودية بين الدولتين، ومنذ يناير ١٩٩٨ بدأت المناوشات المسلحة بين إثيوبيا وإريتريا عبر الحدود المشتركة واتهمت كل منهما الأخرى بالاعتداء عليها، وفي مايو ١٩٩٨ أعلنت الحكومة الاثيوبية رسميا أن القوات الإرتيرية تحتل مناطق من الأراضي الاثيوبية، بينما أعلنت إريتريا أنها تحتل أرضا متنازعا عليها بين البلدين بسبب مشكلات ترسيم الحدود الموروثة منذ العهد الاستعماري، وأنها تطلب التحكيم الدولي بشأن هذا النزاع، ولكن سرعان ما تحول هذا النزاع الحدودي إلى حرب شاملة عبر عدد من الجولات، استمرت منذ صيف ١٩٩٨ حتى صيف عام ٢٠٠٠، ولقى خلالها أكثر من ١٠٠ ألف شخص من الجانبين مصرعهم^(١٠٣).

وقد طرحت تفسيرات عديدة حول الأسباب الحقيقية للحرب الإثيوبية الإريتيرية خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، حيث أرجعها البعض إلى تنكر إريتريا لاتفاقيات سرية مع إثيوبيا لاستخدام ميناء عصب الإريتري عقب الاستقلال دون التفريط في السيادة الإريتيرية ودون مغالاة في الأسعار أو فرض مراقبة شديدة على الصادرات والواردات الإثيوبية، وأرجعها فريق آخر إلى الخلافات على بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الطرفين، في حين ذهب فريق

ثالث إلى وجود خلافات عميقة بين زعامتي الدولتين، أي ميليس زيناوى وأسياس أفورقي^(١٠٤)، ومهما ككانت أسباب اندلاع الصراع المسلح بين الدولتين، فقد استمر التوتر والعلاقات العدائية بينهما حتى الآن (٢٠١٦)، رغم توقيعهما على اتفاق السلام الشامل فى ديسمبر عام ٢٠٠٠ وإرسال بعثة الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق وترسيم الحدود المتنازع عليها^(١٠٥)، وكانت أحدث التطورات فى هذا الشأن المناوشات المسلحة عبر الحدود بين الدولتين فى صيف عام ٢٠١٦، حيث تبادلت إريتريا وإثيوبيا الاتهامات ببدء هذه المناوشات، فبينما اتهمت الحكومة الإريتيرية إثيوبيا بشن هجوم ضد إريتريا على جبهة تسورونا المركزية، فقد شككت إثيوبيا فى الرواية الإريتيرية قائلة أن الإريتيريين هم من بدأوا القتال، وأنه تم صد قواتهم وأنهم تلقوا الرد المناسب، كما دأبت إثيوبيا وإريتريا على اتهام كل منهما الأخرى بدعم المتمردين فى كل منهما بغرض زعزعة الاستقرار ومحاولة الإطاحة بنظام الحكم فيهما^(١٠٦)، وكانت أحدث المواقف فى هذا الشأن فى أكتوبر ٢٠١٦، الاتهامات الإثيوبية لإريتريا (ومصر) بإشاعة الاضطرابات وعدم الاستقرار فى إثيوبيا، وذلك فى أعقاب أشهر من الاضطرابات فى مناطق الأورومو والأمهرا فى إثيوبيا، احتجاجا على السياسات الحكومية فى مناطقهم، وقتل خلالها أكثر من ٥٠٠ شخص، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(١٠٧).

وفى ختام هذا المطلب يتبين لنا أن توجهات وممارسات السياسة الإثيوبية تجاه مصر وإريتريا تعتبر مصدر للتوتر والصراع على المستوى الثنائى تجاه الدولتين، على عكس الضوع بالنسبة للسودان وجنوب السودان، وهذه التوجهات والممارسات من شأنها التأثير سلبا على التعاون الإقليمى فى حوض النيل الشرقى.

خاتمة:

فى ختام هذه الدراسة، يمكن القول أن السياسة الإثيوبية فى حوض النيل الشرقى، على المستويين الإقليمى والثنائى، تعتبر مصدر للتوتر والصراع وتعثر جهود التعاون بين دول الإقليم، فكما رأينا، ظلت إثيوبيا طوال الحكم الإمبراطورى حتى عام ١٩٧٤ وحكم الدرج ومانجستو هايلى ماريام حتى عام ١٩٩١ بمنأى عن تجارب التعاون فى حوض النيل (مثل الهيدروميث والأوندوجو والتيكونيل) واقتصرت مشاركتها فى بعض هذه التحارب على صفة مراقب، متأثرة فى ذلك بميراث تاريخى ومدرجات سلبية تجاه دول الحوض الأخرى، وخاصة مصر.

وبعد سقوط نظام مانجستو ووصول "الجبهة الديموقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية" إلى السلطة فى إثيوبيا عام ١٩٩١، ورغم ما أبداه النظام الجديد من استعداد للتعاون الإقليمى، وهو ما ظهر فى مشاركة إثيوبيا - لأول مرة - كعضو كامل فى مبادرة حوض النيل التى أعلن عن قيامها عام ١٩٩٩، إلا أن تبنى إثيوبيا لسياسات تنمية تعتمد على استخدام مياه النيل، وموقفها الرافض لاتفاقيات النيل القائمة التى تتمسك بها مصر والسودان، ثم تزعمها جبهة من دول المنابع (تنزانيا، أوغندا، كينيا، رواندا، بوروندى) فى مواجهة مصر والسودان بشأن الخلاف حول اتفاقية الإطار القانونى والمؤسسى للتعاون فى حوض النيل (المعروفة باتفاقية عنتيبي)، وهو الخلاف المستمر منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن (٢٠١٦)، ثم قيامها - بشكل انفرادى ودون تنسيق مع الدول المتأثرة، وخاصة مصر - بإنشاء أو التخطيط لإنشاء مشروعات ضخمة على روافد نهر النيل التى تنبع من أراضيها (وخاصة النيل الأزرق أكبر روافد نهر النيل)، فقد أدى كل ذلك إلى إشاعة مناخ من التوتر والخلاف فى حوض النيل الشرقى، وترتب على ذلك تعثر وتوقف جهود التعاون الإقليمى فى حوض النيل الشرقى وحوض النيل عموما، فقد جمدت مصر أنشطتها فى "مبادرة حوض النيل"، بما فى ذلك برنامج العمل الفرعى للنيل الشرقى وأجهزته العاملة، ولم يتم التوصل حتى الآن (٢٠١٦) إلى إطار قانونى متفق عليه لاستخدام مياه النيل، وبالتالي لم يتم إنشاء "مفوضية حوض النيل"، والتى كان مقررا إنشاؤها كإطار دائم للتعاون بين دول الحوض، فى حالة موافقة هذه الدول الحوض على اتفاقية الإطار القانونى والمؤسسى للتعاون فى حوض النيل.

ورغم أن إثيوبيا تمرر مواقفها وسلوكياتها مستندة إلى نظريات السيادة المطلقة فى استخدام مياه الأنهار الدولية، بالإضافة إلى حاجاتها التنموية الملحة نظرا لظروف الفقر السائدة فى البلاد، إلا أن شرعية هذه المبررات تتوقف على عدم إلحاق ضرر بالدول الأخرى، وخاصة دولتى المصب والمجرى، مصر والسودان، خاصة وأن التعاون بين الدول الثلاث، وغيرها من دول حوض النيل، كقيل بتلبية الحاجات التنموية والمائية لهذه الدول.

وختاما فإن تعزيز التعاون الإقليمي فى حوض النيل الشرقى، وحوض النيل عموما، يتطلب سياسة مصرية نشطة على مختلف المستويات، وخاصة على ثلاثة مستويات: المستوى الأول: إعادة التفاوض لتسوية الخلاف حول المادة ١٤ (فقرة ب) من الاتفاقية الإطارية، والتي تسببت ومازالت فى توتر العلاقات بين مصر (والسودان) من جهة ودول منابع النيل، وخاصة إثيوبيا، من جهة أخرى، حيث أن تسوية هذا الخلاف من شأنه أن يفتح الطريق أمام إنشاء "مفوضية حوض النيل"، كإطار مؤسسى دائم للتعاون بين دول الحوض، كما أنه سيتيح حضورا مصرية فى المشروعات التى سيتم إنشاؤها على نهر النيل وروافده، سواء فى إثيوبيا أو غيرها من دول حوض النيل.

المستوى الثانى: العمل بفاعلية من أجل بناء الثقة المتبادلة وتصحيح الصور الذهنية والقوالب الجامدة المتبادلة، بهدف كسب العقول والقلوب وتجاوز الماضى بمساوئه وسلبياته، ويتطلب ذلك التركيز على الأدوات الثقافية والإعلامية والدعائية والدبلوماسية الشعبية وغيرها.

والمستوى الثالث: القيام بمشروعات مشتركة للتعاون بين مصر ودول منابع النيل، على أساس المصالح المتبادلة واستنادا إلى مبدأ النفع للجميع win-win من خلال الاستخدام العادل والمنصف لمياه النيل، ويمكن أن يكون سد أوين (بين مصر وأوغندا) نموذجا فى هذا الشأن، بدلا من التركيز على مشروعات هامشية لا تعود بعائد ملموس على شعوب دول منابع النيل، أو مشروعات قد يفهم منها أنها تحقق مصالح بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى.

هوامش البحث

١. د. عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، يوليو ١٩٨٧) ، ص ٤٧ .

2. Okbazghi Yohannes, Water Resources and Inter-Riparian Relations in the Nile Basin : The Search for an Integrative Discourse (Albany, USA : State University of New York Press , 2008) , p. 79.

3. Yacob Arsano and Imeru Tamrat , «Ethiopia and the Eastern Nile Basin» Aquatic Science (Dübendorf, Switzerland: EAWAG, The Swiss Federal Institute of Aquatic Science and Technology, No. 67, 2005), p. 19, posted on the web at:

<http://www.nccr-north-south.unibe.ch/publications/Infosystem/On-line%20Dokumente/Upload/Ethiopia%20and%20the%20Nilepdf.pdf>

٤. د. أيمن شبانة ، «الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط» ، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام) ، على:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx>

5. Okbazghi Yohannes, op. cit. , p. 80, Yacob Arsano and Imeru Tamrat , op. cit., pp. 16,. 17.

6. Ashok Swain, «Ethiopia, the Sudan, and Egypt: The Nile River Dispute», The Journal of Modern African Studies, (London: Cambridge University Press, Vol. 35, No. 4, December 1997), pp. 686 – 688 ; Girma W. Senbet, «Perspectives on the Eritrea-Ethiopia relations and outcomes», at:

http://www.tecolahagos.com/perspective_all.pdf

7. Ibid, pp. 688, 689.

8. Yacob Arsano, «Ethiopia and the Nile Dilemmas of National and Regional Hydropolitics», Ph. Thesis, presented to the Faculty of Arts of the University of Zurich (Zurich, Switzerland: Center for Security Studies, Swiss Federal Institute of Technology, 2007), pp. 197 - 198.

وانظر حول العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية حتى عام ١٩٥٨:

د. جمال محمد السيد ضلع ، إثيوبيا: الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية (غريان ، ليبيا : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٨) . ص ص ١٢٦ – ١٢٨ ؛

Haggai Erlich, *The Cross and the River: Ethiopia, Egypt and the Nile* (Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 2002) , pp. 97, 98, 124 – 127 , 129, 136 – 138, 147.

9. Ibid, pp. 193 – 196.

١٠. نقلا عن د. عبد المنعم سعيد ، م. س. ذ. ، ص ٦٢.

١١. د. إبراهيم نصر الدين ، « قراءة لوثيقة «الشئون الخارجية والأمن الوطني: السياسة والاستراتيجية» الصادرة عن وزارة الإعلام الإثيوبية في نوفمبر ٢٠٠٢ » ، مجلة الشئون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثاني ، العدد الثامن ، أكتوبر ٢٠١٤) ، ص ٢٠٤ ؛ د. أيمن شبانة ، م. س. ذ. ، على:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx>

12. Daniel Kendie, « Egypt and the Hydro-Politics of the Blue Nile River », *Northeast African Studies* (East Lansing, USA: Michigan State University Press, Vol. 6, No. 1-2 , 1999), p. 151.

13. Yacob Arsano, op. cit., pp. 223 , 224.

14. Haggai Erlich, op. cit., (2002), p. 167.

15. Anja Kristina Martens, *Impacts of Global Change on the Nile Basin Options for Hydropolitical Reform in Egypt and Ethiopia* (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, Discussion Paper No. 01052 , January 2011) , pp. v, 2 ; Yacob Arsano, op. cit. , p. 224.

16. 2007 Census statistical Tables report, Central Statistical Agency (Ethiopia) , table 2.1, p. 7, at:

http://www.csa.gov.et/images/documents/pdf_files/regional/CountryLevel.pdf

١٧. د. محمود محمد أبو العينين ، «التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية» ، مجلة الدراسات الإفريقية ، العدد الخاص (القاهرة: جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ١٩٩٤) ، ص ص ٥١ – ٦١.

18. Calculated from: 2007 Census statistical Tables report, op. cit., table 3.1, pp. 91, 92.

19. Cia world factbook 2011 , at :

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/et.html>

20. Calculated from: 2007 Census statistical Tables report, op. cit., table 3.3, p. 143.

٢١. د. أيمن شبانة ، م. س. ذ. ، على:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx>

٢٢. د. حورية توفيق مجاهد ، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٢) ص ملحق رقم (١) ، ص ٣٧٧.

٢٣. د. محمود أبو العينين ، «الإسلام ومستقبل الدولة في إثيوبيا» فى ندوة الإسلام والمسلمون فى أفريقيا (طرابلس ، ليبيا: جمعية الدعوة الإسلامية ، ١٩٩٨) ص ص ٢١٧ - ٢٢٠.

٢٤. د. أيمن شبانة ، م. س. ذ. ، على:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx>

٢٥. انظر بتفصيل حول النظام السياسى القائم فى إثيوبيا طبقا لدستور ١٩٩٥:

د. جمال محمد السيد ضلع ، م. س. ذ. ، ص ص ٥ - ٣٨.

٢٦. المرجع السابق ، ص ١٠ ؛

Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia , 1995 , articles 46 , 47, at:

<http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/et/et007en.pdf>

٢٧. أحمد أمل ، «الديموقراطية الثورية والنظام الحزبى الإثيوبى منذ ١٩٩١» ، مجلة الشئون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثانى ، العدد الثامن، أكتوبر ٢٠١٤) ص ص ٩ ، ١٠.

٢٨. المرجع السابق ، ص ص ٢٥ - ٣٠ ؛ د. جمال محمد ضلع ، «المسلمون فى إثيوبيا» ، فى ندوة الإسلام والمسلمون فى أفريقيا (طرابلس ، ليبيا: جمعية الدعوة الإسلامية ، ١٩٩٨) ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٨ ؛ د. خيرى عمر ، «الاحتجاجات العرقية فى إثيوبيا وفرص التحول السلمى» جريدة العربي (٢٥ أغسطس ٢٠١٦) ، على:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/8/24/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A->

%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-
%D9%88%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD
%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-1
٢٩. عادل كلر ، «مظاهرات واحتجاجات الأرومو والأمهرا بإثيوبيا.. صورة عن قرب» ،
عدوليس (المركز الإريتري للخدمات الإعلامية) ، ٢٠١٦/٨/١٥ ، على:

<http://www.adoulis.net/entry.php?id=5118>

٣٠. «الرئيس الإثيوبي يتهم مصر بدعم المعارضة المسلحة في بلاده» ، الديار ، ١٠ أكتوبر
٢٠١٦ ، على:

<http://www.addiyar.com/article/1246825-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%87>

٣١. د. عباس محمد شراقي «سد النهضة الاثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة» ، المجلة
المصرية لدراسات حوض النيل (القاهرة: مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى أفريقيا
، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، مجلد ١ ، عدد ١ ، ٢٠١٣) ، ص
٩ ؛

Amdissa Teshome, Agriculture, Growth and Poverty Reduction in Ethiopia: Policy Processes Around the New PRSP (PASDEP) , Research Paper 004 , March 2006 , p. 1, at:

http://www.dfid.gov.uk/R4D/PDF/Outputs/futureagriculture/FAC_Research_Paper_No4.pdf

٣٢. د. عباس محمد شراقي ، م. س. ذ. ، ص ٥ ؛

Cia world factbook 2011 , at :

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/et.html>

33. Ministry of Information (Ethiopia) , Foreign Affairs and National Security: Policy and Strategy (Addis Ababa : Ministry of Information , Press &

Audiovisual Department , November 2002) , pp. 1, 6, 9, 10.

٣٤. انظر ص ص من هذه الدراسة.

٣٥. محمود زكريا ، «القدرات الاقتصادية والعسكرية لإثيوبيا» ، مجلة الشؤون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثاني ، العدد الثامن ، أكتوبر ٢٠١٤) ص ص ١٢٦ ، ١٢٧ ؛

CIA world factbook 2011 , at :

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/et.html>

٣٦. د. أيمن شبانة ، م. س. ذ. ، على:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx>

٣٧. د. أيمن شبانة ، «الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط» ، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام) ، على:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx>

38. Haggai Erlich, op. cit., pp. 129, 156.

39. Ibid., pp. 135, 146, 147.

40. Ibid, pp. 131 - 133.

ولكن بعد قرابة نصف قرن من الزمان من نشر نتائج دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي ، قامت الحكومة الإثيوبية منذ عام ٢٠١١ بالشروع فى تنفيذ بعض المشروعات التى اقترحتها هذه الدراسة ، ومنها مشروع سد الحدود Border أو سد النهضة حاليا ، انظر:

Okbazghi Yohannes, op. cit., p.81; Ministry of Water and Energy, Ethiopia , «Baro and Karadobi Hydropower Projects» , at: <http://www.mowr.gov.et/index.php?pagenum=4.3>

٤١. الدرج كلمة أمهرية تعنى اللجنة ، واسمها الكامل «اللجنة التنسيقية للقوات المسلحة والشرطة والجيش الإقليمى» ، Coordinating Committee of the Armed Forces, Police, and Territorial Army ، وتولت هذه اللجنة (الدرج) ، والتى آلت قيادتها فى نهاية الأمر إلى مانجستو هايلي ماريام ، حكم إثيوبيا بعد الإطاحة بنظام هيلاسلى الإمبراطورى بانقلاب عسكرى عام ١٩٧٤ ، واستمر نظام الدرج قائما حتى حله رسميا عام ١٩٨٧ ، ليحل محله نظام الحزب الواحد بقيادة مانجستو أيضا حتى سقوطه عام ١٩٩١ ، انظر:

د. إجلال محمود رأفت ، د. إبراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الأفريقى: المتغيرات ا: لداخلية

والصراعات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٦، ٧٧؛

«Fall of the Derg», June 3, 2013, at:

<https://salamboinaddis.com/2013/06/03/fall-of-the-derg/>

42. Haggai Erlich, op. cit., pp. 130, 131, 164.

43. Ashok Swain, op. cit., p. 687.

44. Simon A. Mason, «From Conflict to Cooperation in the Nile Basin, Interaction Between Water Availability, Water Management in Egypt and Sudan, and International Relations in the Eastern Nile Basin», Ph. Thesis (Zurich, Switzerland : Swiss Federal Institute of Technology . 2004), p. xvi.

٤٥. د. نادية عبد الفتاح، «الاتفاقية الإطارية (اتفاقية عنتيبي): المفاهيم القانونية والسياسية»، في د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠١٠ / ٢٠١١ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، الإصدار السابع، أكتوبر ٢٠١١) ص ٧٣، ٧٩، ٨٠.

٤٦. د. جمال محمد السيد ضلع، م. س. ذ.، ص ١٣٧؛

Haggai Erlich, op. cit., pp. 135, 136, 160 – 163.

٤٧. د. جاسم يونس محمد، «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة: دراسة حالة أثيوبيا»، مجلة العلوم السياسية (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٧)، ص ١٥٠، ١٥١، منشور على الويب في:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=25233>

٤٨. د. حمدي عبد الرحمن حسن، «إسرائيل وقوتها الناعمة في إفريقيا»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩، على:

<http://www.somaliatodaynews.com/port/2010-01-04-18-49-29/550-2010-01-04-20-13-58.html>

؛ عبد النور معلم محمد، «قراءة حول زيارة نتانياهو إلى أفريقيا»، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، يوليو ٢٠١٦، ص ٤، على:

<http://mogadishucenter.com/wp-content/uploads/2016/07/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9>

%8A%D9%82%D9%8A%D8%A71.pdf

٤٩. د. حمدي عبد الرحمن حسن ، م. س. ذ. ؛ د. جمال محمد السيد ضلع ، م. س. ذ. ، ص ص ١٣٧ ، ١٣٨ ؛ د. جاسم يونس محمد ، م. س. ذ. ، ص ص ١٥٠ ، ١٥١ .

٥٠. د. محمد سالم طابع ، « تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل» في د. محمد سالم طابع (محرر) ، الأمن المائي المصري (القاهرة: المجلس المصري للشئون الخارجية ، ٢٠١١) ص ص ٦٥ – ٦٨ .

٥١. المرجع السابق ، ص ص ٦٩ ، ٧٠ ؛

Haggai Erlich, op. cit., 136.

٥٢. د. أيمن شبانة ، م. س. ذ. ، على:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx>

٥٣. د. خيرى عمر ، م. س. ذ.

٥٤. د. محمد سالم طابع ، م. س. ذ. ، ص ص ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ؛ نشوى مختار ، «دور الدول الأجنبية فى المشروعات الإثيوبية على نهر النيل» ، فى د. محمود أبو العينين (محرر) ، التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، م. س. ذ. ، ص ص ١٣١ – ١٣٤ .

٥٥. راجع ص من هذه الدراسة.

٥٦. د. جمال محمد السيد ضلع ، م. س. ذ. ، ص ص ٩٢ ، ٩٣ .

57. , op. cit. , pp. 213 , 214 .

٥٨. انظر حول أطر التعاون متعدد الأطراف في حوض النيل قبل عام ١٩٩٩ وطبيعة المشاركة الإثيوبية في هذه الأطر:

د. محمود السيد داود ، «اتفاق عنتيبي ٢٠١٠ ومحاولة الوصول إلى نظام جديد لاستخدام مياه نهر النيل» مجلة الحقوق (البحرين: جامعة البحرين ، المجلد ١١ ، العدد ١ ، ٢٠١٤) ، ص ص ٨٧ – ٩٣ ؛

Yacob Arsano, op. cit., pp. 213 – 215.

٥٩. كان برنامج العمل الفرعى للنيل الشرقى ENSAP يضم عند إنشائه عام ١٩٩٩ ثلاث دول ، وهى مصر والسودان إثيوبيا ، ثم انضم إليها جنوب السودان عام ٢٠١٢ بعد انفصاله عام ٢٠١١ ، أما إريتريا فاقترنت عضويتها على صفة مراقب في أجهزة وأنشطة مبادرة حوض النيل.

60. « About ENTRO-ENSAP», Nile Basin Initiative , 28 February 2011, at:
<http://www.nilebasin.org/entro/index.php/about-ensap-entro> ;
«Eastern Nile Council of Ministers (ENCOM) Concludes 28th Meeting», February
12, 2015, at:
<http://iwlearn.net/iw-projects/3398/news/nile-basin-initiative-news/41db3dd87a471f68a43e0e6f119a4840/view>

٦١. د. عباس محمد شراقي ، م. س. ذ. ، ص ٨ ؛

Yacob Arsano and Imeru Tamrat, op. cit., p.17; Okbazghi Yohannes, op. cit., p.81.

٦٢. د. عباس محمد شراقي ، م. س. ذ. ، ص ص ١٥ ، ١٦ .

63. Okbazghi Yohannes, op. cit. , p.81; Yacob Arsano, op. cit. , pp. 246 , 247.

64. Okbazghi Yohannes, op. cit., p. 80, 81;

د. عباس محمد شراقي ، م. س. ذ. ، ص ٤ .

65. Okbazghi Yohannes, op. cit., pp.81, 82.

66. Yacob Arsano, op. cit. , pp. 227 , 228.

67. Yacob Arsano and Imeru Tamrat, op. cit., p. 17

٦٨. د. محمود السيد داود ، م. س. ذ. ، ص ص ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٠ - ١٠٤ .

69. «Nile Basin Initiative requests Egypt unfreeze activities», Daily News, June
20, 2014, at:

<http://www.dailynewsegyp.com/2014/06/20/nile-basin-initiative-requests-egypt-unfreeze-activities/> ;

«Eastern Nile Council of Ministers (ENCOM) Concludes 28th Meeting», February
12, 2015, at:

<http://iwlearn.net/iw-projects/3398/news/nile-basin-initiative-news/41db3dd87a471f68a43e0e6f119a4840/view>

٧٠. د. عباس محمد شراقي ، م. س. ذ. ، ص ٤ ؛

Yacob Arsano and Imeru Tamrat , op. cit., p. 18.

٧١. منتدى النيل ٢٠٠٢ هو سلسلة من المؤتمرات السنوية بين الأكاديميين والخبراء المختصين

من دول حوض النيل بغرض تبادل الآراء ومناقشة قضايا التعاون بين دول الحوض ، وقد عقد أول هذه المؤتمرات في أسوان عام ١٩٩٢ ، وآخرها في نيروبي ، كينيا ، عام ٢٠٠١ ، انظر:

Dahilo Yassin Mahimoda, «Nile Basin Cooperation», Current African Issues (Uppsala, Sweden: Nordiska Afrikainstitutet, No 26, 2003), p. 23.

72. Ashok Swain, op. cit., p. 688.

73. Ibid., 689.

74. Yacob Arsano and Imeru Tamrat , op. cit., p. p. 18.

٧٥. راجع ص من هذه الدراسة.

76. Yacob Arsano, op. cit. , p. 227.

77. « Nile Basin Initiative requests Egypt unfreeze activities», Daily News, June 20, 2014, at:

<http://www.dailynewsegypt.com/2014/06/20/nile-basin-initiative-requests-egypt-unfreeze-activities/>

٧٨. د. نادية عبد الفتاح ود. شيماء محى الدين وأحمد أمل (مترجمون) ، «النص الأصلي المترجم من وثيقة «الشنون الخارجية والأمن الوطنى: السياسة والاستراتيجية» » في مجلة الشنون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثانى ، العدد الثامن ، أكتوبر ٢٠١٤) ص ٢٧٧.

٧٩. المرجع السابق ، ص ص ٢٧٨ ، ٢٧٩.

٨٠. المرجع السابق ، ص ص ٢٧٨ – ٢٨١.

٨١. د. أحمد الرشيدى ، «مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل» في د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ، المشكلات المائية في الوطن العربى (القاهرة: معهد البحوث المائية والدراسات العربية ، ١٩٩٤) ص ص ١٥٧ ، ١٥٨.

82. Yacob Arsano, op. cit., p. 222 , 223.

٨٣. «الرئيس الإثيوبي يتهم مصر بدعم المعارضة المسلحة في بلاده» ، م. س. ذ. . ؛ «إثيوبيا تتهم مصر وإريتريا بإثارة القلاقل ضد حكومتها والقاهرة تؤكد احترام السيادة الإثيوبية» ، BBC(عربى) ، ١٠ أكتوبر ٢٠١٦ ، على:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/10/161010_ethiopia_egypt_demos

٨٤. راجع ص من هذه الدراسة .
٨٥. د. نادية عبد الفتاح ود. شيماء محي الدين وأحمد أمل م. س. ذ. ص ص ٥٦ ، ٢٥٨ – ٢٦١ .
٨٦. المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
٨٧. د. عباس محمد شرقي ، م. س. ذ. ؛
- Yacob Arsano and Imeru Tamrat , op. cit., p. 16.
٨٨. راجع ص من هذه الدراسة.
٨٩. تصريحات الرئيس السوداني عمر البشير منشورة في: الشرق الاوسط ، العدد ١٣١٠١ ، ١١ اكتوبر ٢٠١٤ ، على:
- <http://aawsat.com/home/article/198786>
٩٠. د. جمال محمد السيد ضلع ، م. س. ذ. ، ص ص ١١٢ ، ١١٦ .
٩١. د. المعتصم أحمد علي الأمين ، «ملاحح الاستراتيجية الإثيوبية تجاه السودان وأهدافها المستقبلية ١٩٩١-٢٠١٢م» ، سودانيل ، نوفمبر ٢٠١٢ ، على:
- [http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=47794:\\$221-C3&catid=993&Itemid=55](http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=47794:$221-C3&catid=993&Itemid=55)
٩٢. نفس المرجع السابق.
٩٣. راجع ص ص من هذه الدراسة.
٩٤. على:
- [http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=47794:\\$221-C3&catid=993&Itemid=55](http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=47794:$221-C3&catid=993&Itemid=55)
٩٥. د. عباس محمد شرقي ، م. س. ذ. ، ص ٨ .
96. Harry Verhoeven, Black Gold for Blue Gold? Sudan's Oil, Ethiopia's Water and Regional Integration (London: Chatham House (the Royal Institute of International Affairs , 2011) , p. 3, posted on the web at:
- http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/19482_0611bp_verhoeven.pdf
٩٧. د. عباس محمد شرقي ، م. س. ذ. ، ص ٨ .
٩٨. د. نادية عبد الفتاح شيماء محي الدين وأحمد ود. أمل م. س. ذ. ، ص ص ٢٤٤ – ٢٤٧ .
٩٩. المرجع السابق ، ص ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

١٠٠. د. إجلال محمود رأفت ، د. إبراهيم أحمد نصر الدين ، م. س. ذ. ، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦ .
١٠١. المرجع السابق ، ص ١٤٧ . ؛ د. جمال محمد السيد ضلع ، م. س. ذ. ، ص ص ١٠٣ – ١٠٧ .

102. Dr. Lysias Dodd Gilbert, «A Retrospective Examination of Post - Cold War Conflicts in Africa: Ended, Abated and Prolonged Conflicts», International Journal of Humanities and Social Science (Online) (Vol. 4, No. 9, July 2014), p. 155, at:

http://www.ijhssnet.com/journals/Vol_4_No_9_July_2014/16.pdf

١٠٣. د. جمال محمد السيد ضلع ، م. س. ذ. ، ص ص ١١٠ – ١١١ ؛

Girma W. Senbet, op. cit. ; Anup Shah, «Conflict between Ethiopia and Eritrea», Global Issues, 20 December 2000, at:

<http://www.globalissues.org/article/89/conflict-between-ethiopia-and-eritrea>

١٠٤. د. المعتصم أحمد علي الأمين ، م. س. ذ. ، علي:

[http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=47794:\\$221-C3&catid=993&Itemid=55](http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=47794:$221-C3&catid=993&Itemid=55)

105. Dr. Lysias Dodd Gilbert, op. cit., p. 156.

١٠٦. « حكومة اثيوبيا: عدد كبير من القتلى في الاشتباك الحدودى بين اثيوبيا واريتريا » ،
الوسط أونلاين ، ١٣ يونيو ٢٠١٦ ، علي:

<http://www.alwasatnews.com/news/1126128.html>

١٠٧. راجع ص من هذه الدراسة.